جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية

بعنوان

محاضرات في منهجية البحث العلمي1

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر قانون عام

من إعداد الدكتور:

يزيد بوحليط

السنة الجامعية:2021-2022

مقدمة

يعد البحث العلمي في عصرنا الحالي من الركائز الأساسية لبناء الدول والحضارات وتوفير الحياة الكريمة للمجتمعات الإنسانية، فهو عملية تجميع الحقائق والدراسات وتستوفي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص لفحصها وفق مناهج علمية مقررة يكون للباحث منها موقف معين، ليتوصل في الأخير الى اعتماد نتائج ذات جدوى وجودة تمثل ثمرة هذا البحث بما يخدم صالح الدولة والمجتمع.

حيث يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومات، كما أنه يسمح للباحث الاطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها ويجعل من الباحث شخصيةً مختلفة من حيث التفكير والسلوك، والانضباط، والحركة.

إن البحث العلمي له أهمية كبيرة تكمن في أنه يمثل ثروة وطنية في أية دولة تؤمن به وتشجعه وتدعمه بالطرق والوسائل كافة، فهو يجمع بين العلم والخبرة والإبداع، ويمثل مفتاح التنمية الشاملة التي ينشدها ويتطلع إليها عالمنا العربي المعاصر.

حيث يساهم البحث العلمي في البناء العقلي لصقل شخصية الباحث وتنمية تفكيره للمساهمة في اثراء المعرفة العلمية من خلال إجراء الأبحاث العلمية لبناء مهاراته البحثية وتطوير قدراته الفكريه في الإتجاهات التي تخدم مسيرة البحث العلمي بكافة أشكاله، مع اعطاء مساحة أكبر للاهتمام بانتقاء الأساتذة الأكفاء الذين لديهم خبرة جديدة في تدريس منهجية البحث العلمي.

من جانب آخر يشكل البحث العلمي أحد اهتمامات الدول المتقدمة لكونه من الركائز الأساسية في عملية بناء وازدهار الدولة، كما تسعى اليوم الدول النامية جاهدة للقضاء على جملة المشكلات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه يعبر البحث العلمي والبحث بشكل عام عن المحاولة الجاهدة في نقد مشكلة إنسانية معينة أو أمر كونيّ للتوصل إلى حل ونتيجة نهائية لها، ويقدّم البحث العلمي تفسيرا كاملا أو جزئيا لحقيقة كانت مجهولة الأسباب باستخدام جمل وعبارات واقعية وتطبق بقوانين عامة.

ومنه تعد منهجية البحث العلمي من ضرورات العصر الحديث وأساسا لقياس مدى تطور المجتمعات وتقدمها، فالمنهجية العلمية بمعناها العام هي آلية ضبط عملية الوصول بين نقطة الانطلاق التي تمثل إشكالية البحث ونقطة الوصول التي التي تمثل حل المشكلة[1]، فهو مجموعة من عدّة خطوات منظّمة ومدروسة تمّ بناؤها على مجموعةٍ من المعلومات التي تتعلّق بمشكلةٍ معيّنة، حيث تخضع قاعدة هذه البيانات والمعلومات للفحص والتدقيق، للتوصّل إلى حل نهائيّ للمشكلة .

حيث يعتبر الباحث عاملا مهما في مجال البحث العلمي يتطلبه نجاح عمله التزامه بخطوات ومناهج البحث العلمي في كافة فروعه.

وانطلاقا من محتوى مقياس منهجية البحث العلمي1 للسنة الأولى ماستر قانون عام، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي قواعد تحرير البحث العلمي وأدواته؟ يتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو تعريف البحث العلمي وخصائصه وأهميته وأنواعه وأهدافه وتصنيفاته؟
- ما هي قواعد تحرير البحث العلمي وأدواته؟
- كيف تؤثر السرقة العلمية على نوعية ومضمون البحث العلمي والباحث؟

وبناء عليه ارتأينا تقسيم هذا المقياس إلى فصلين:

الفصل الأول: نتناول فيه ماهية البحث العلمي، من حيث تعريفه وخصائصه وأهميته وأنواعه وأهدافه وتصنيفاته.

الفصل الثاني: سنتطرق فيه إلى قواعد تحرير البحث العلمي وأدواته وأثر السرقة العلمية على نوعية ومضمون البحث العلمي والباحث.

[1] رشاد توام، البحث العلمي في القانون دليل تعليمي، ط2، الشامل للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 16

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي

يعد البحث العلمي في أي علم من العلوم عملية مستمرة وتيارا متدفقا من العمل العلمي المنظم، ويستند على قواعد علمية تتسم بالدقة والمرونة والموضوعية، كما أنه نشاط فكري منظم وموثق ومصاغ في مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث العلمي باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى معرفة جديدة أو مضافة أو وضع تصورات لحل المشكلات البحثية والمجتمعية.

سنتناول مفهوم البحث العلمي في (المبحث الأول)، ثم نتطرق إلى أنواع البحوث العلمية في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

يهدف البحث العلمي الى بناء الدول والحضارات وتطوير المجتمعات وتلبية حاجياتهم اللامتناهية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ، وعليه سنتطرق الى تعريف البحث العلمي في (المطلب الأول)، ثم نتطرق الى خصائص البحث العلمي في (المطلب الثاني)، ثم نتناول أهمية البحث العلمي في (المطلب الثالث) وأخيرا نتطرق إلى أهداف البحث العلمي في (المطلب الرابع).

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

يسعى البحث العلمي إلى اكتشاف قواعد ونظريات من خلال مجموعة محددة من المعلومات والبيانات، فالغاية منه معرفة أساس الأشياء والاستفادة منها.

وعليه وجد العديد من التعريفات للبحث العلمي تتمحور جلها حول التحقق من صحة الحوادث بطريقة علمية ومدروسة، فهو يعرف على أنه:" أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة، وتدوين الملاحظات. يُحلل المعلومات بموضوعية تامة، وفق أساليب ومناهج علمية

محددة ويُتيح لك التأكد من صحة المعلومات، أو تعديلها، أو إضافة جديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مختلف الظواهر والتحكم في أسبابها"[1].

كما يعرف على أنه:" تحليل منسق وتنظيم للمبادئ والعمليات التجريبية الموجهة للبحث العلمي، قصد التحكم في مجموعة النشاطات التي تحاول إضافة معرفة أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال إكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات أو أساليب منهجية موضوعية"[2]. أو هو:"التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد الكشف عما لم يكشف عنه بعد"[3].

ومنه يعتبر البحث العلمي طريقة لإعمال الفكر ومجهود عقلي يسعى للوصول إلى الحقائق من خلال التقصّي حول مجموعة من المسائل، وهو كذلك أسلوب يُراد منه اكتشاف الحقائق والمعلومات وعلاقتها مع بعضها بهدف التأكد من صحتها أو تعديلها أو نفيها كاملة أو جزئيات منها.

المطلب الثاني: خصاص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص التي لابد من توفرها حتى يحقق البحث العلمي أغراضه نذكر منها:

- **البحث العلمي ممنهج ومنظم:**

ويقصد بالتنظيم إتباع المنهج العلمي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ووضع الفروض واختبارها عن طريق التحري وجمع البيانات والوصول إلى النتائج .كما يعني التنظيم طريقة عرض الباحث للبيانات وتسلسلها ليسهل على القارئ فهمها والتعاطي معها بشكل فعال .ويكون ذلك نتيجة

[1] رشاد توام، المرجع السابق، ص 14.

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، 2004، ص ص 1-2.

[3] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص19.

استعمال طرق ووسائل علمية للتحقق من الفرضيات والنتائج المتوصل اليها، كما بعد التنظيم من من عومل الثقة لدى البحاث ومصدار لقوته[1].

- **القيام على الأساليب العلمية في تناول المشكلات:**

فمن المهم أن يراعى الباحث العلمى كل القواعد العلمية الهامة ، أثناء القيام ببحثه العلمى ، وأن يكون على دراية تامة و ترتيب مسبق لكل القواعد ، وعلى اطلاع تام على كيفية بناء بحثه العلمى على تلك الأسس السليمة ، وكيفية تطبيق كل خطوة من خطوات بحثه العلمى. وهذا دون الإخلال بأى من النظريات العلمية الموضوعة[2] .

- **الحركية:**

يتميز البحث العلمي بالأفكار الجديدة الإبداعية والتى تميزه عن غيره من الأبحاث الأخرى وأن يكون لدى الباحث العلمى ، تلك البصمة الخاصة التى تميز تفكيره وروحه العلمية وتمنح بحثه طابعا خاصا من الأهمية المميزة ، ومقاربة الحقيقة ما أمكن ذلك.[3]

- **البحث العلمي يجب أن يكون موضوعيا وحياديا:**

ليحقق البحث العلمي أهدافه المرجوة، يجب أن تتوفر فيه روح الحيادية والموضوعية في تناول موضوع البحث، وأن يكون الباحث على قدر من الانفتاح والرغبة في المعرفة، مهما كانت آراءه الشخصية و خلفياته العلمية، فالبحث العلمى الحيادى دائما ما سيصبح أقرب إلى الحقائق، ودائما ما سيكون أكثر شمولية ومصداقية، وأن يبتعد الباحث عن المؤثرات والميل نحو العواطف

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء، 2015، ص17.

[2] سهيلة بوخميس، منهجية اعداد البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص23.

[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص22.

وأن يثبت عمليا حياده وتجريده لأنهما تجعل من البحث العلمي أكثر دقة ووضوح ومن ثمة الوصول إلى نتائج علمية[1].

- **إضافة معارف وحقائق جديدة:**

ويقصد بتلك الإضافة إكتشاف عناصر وجزئيات وموضوعات علمية ونظريات وقوانين جديدة أو نظم أو مبادئ جديدة لم تكن موجودة من قبل يضيفها الباحث إلى المعرفة الإنسانية وكذلك إكتشاف أساليب ووسائل وطرق وأدوات ومناهج يستعان بها في صياغة المادة العلمية للبحث العلمي. وتعني الإضافة إكتشاف أدلة وبراهين يستند إليها في التأكيد على سلامة وصحة التحليلات لأفكار البحث العلمي أو إكتشاف مقاييس ومستجدات ونتائج جديدة[2].

- **الدقة والتحديد:**

إن من أهم صفات التفكير العلمي ترتيب الأفكار بطريقة محددة وتركيز عقل الباحث على الموضوع الذي يبحث فيه، كما تتسم العبارات والألفاظ في المجال العلمي بالدقة والوضوح ولا مجال للغموض. فمثلا في مسألة اختيار عنوان البحث يجب أن يكون محددا وواضحا وبعيدا عن العناوين العامة الغامضة وغير الدقيقة والتي قد تحمل معاني وتفسيرات أخرى وتقود الباحث إلى توجهات ومتاهات عديدة وقد تخرج البحث عن مساره المحدد الذي اختاره[3].

- **الموضوعية والواقعية:**

يتطلب العلم أن يحاول الباحثون التخلص من التحيزات الشخصية التي قد تؤثر على ملاحظاتهم العلمية، بمعنى حيادية التحليل وأن الباحث العلمي خلال تحليله للأفكار والنتائج وفي تفسيره للقواعد وفي ملاحظاته للظواهر إما يستهدف قبل كل شيء عين الحقيقة العلمية، وعلى

[1] الحواس غربي وآخرون، البحوث الإنسانية والاجتماعية بين الموضوعية والذاتية–البحث التاريخي أنموذجا، مؤسسة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد03، العدد04، 2019، ص ص11–12.

[2] غازي عناية، منهجية وإعداد البحث العلمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص120.

[3] إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص152..

الباحث أن يكون دائما موضوعيا وواقعيا ومنصفا وعادلا في حكمه على الأمور وفي تحليله وتفسيره للنتائج التي يتوصل إليها[1].

- **التعميم والتكرار:**

بمعنى تعميم وتطبيق نتائج القوانين التي يصل إليها الباحث العلمي في ملاحظاته لظاهرة ما على الظواهر الأخرى المشابهة، فبالنسبة لأبحاث العلوم والظواهر الطبيعية والكونية، فعند استخدام المنهج الاستقراء التجريبي في مثل هذه البحوث أو عند تجربة ما بتسخين قضيب معدني كالحديد مثلا ونصل إلى نتيجة أنه يتمدد فإننا نستطيع أن نعمم هذه النتيجة وبتطبيق نفس التجربة وبنفس المنهجية بالنسبة إلى المعادن الأخرى، أما بالنسبة لبحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، فيمكن تعميم وتطبيق نتائج التجارب بالنسبة إلى بعض الظواهر مثلا بالنسبة إلى ظاهرة إنخفاض مستوى الأداء، نستطيع أن نعمم النتيجة نفسها والتي تكمن في الترهل الإداري ونطبقها على كل مؤسسة أو منظمة تتصف به[2].

- **التنبؤ والتخمين:**

نعني بها استخدام النتائج التي توصل إليها الباحث لاحقا في التنبؤ بظهور حالات وظواهر مستقبلية مشابهة مما يسهل على ذوي الاختصاص الإستعداد وتوفير الحدود لها ومعالجه آثارها. وتحقيق التنبؤ يرتبط بصورة مباشرة بالتفسير كمرحلة نهائية من عملية الادراك وفهم الظواهر.

حيث إن استعانة العلماء المختصين بلغه الأرقام والحساب والتصوير ألهمهم التنبؤ الدقيق والتخمين الصحيح لمستقبل الكثير من الظواهر وما ستكون عليه بعد العشرات أو المئات من السنين ووقت حصولها وبكل دقة وبحساب دقيق مثل ظواهر الخسوف والكسوف والأعاصير الفيضانات...إلخ[3].

[1] حسين رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص23.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص19.

[3] حسين رشوان، المرجع السابق، ص30.

- **التنوع والتعدد:**

تكمن الصعوبة في ادماج كافة المناهج في منهج واحد يعتمد قواعد منطقية واحدة تصلح لجميع المستويات والاختصاصات العلمية. ولذلك يجب أن تتنوع المناهج العلمية تبعا لتعدد الأبحاث وتنوعها وتوجهاتها، للذل نجد أن بحوث العلوم الطبيعية والكونية والتطبيقية تختلف في معارفها وموضوعاتها عن نظيرتها العلوم الانسانية (الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والتربوية...إلخ) من أجل ذلك يجب أن تتنوع المناهج العلمية وكذلك الأبحاث.

- **الجمع بين الاستقراء والاستنباط:**

الاستقراء يعني الملاحظة والاستنباط يعني التحليل، فالاستقراء يعني ملاحظة الظواهر وتشخيصها وجمع البيانات عنها وربما إجراء تجارب عليها داخل المختبر أو خارجه ومن ثم الوصول إلى صحة أو عدم صحة الظاهرة، أي إلى نتيجة يمكن تعميمها على الظواهر والحالات الأخرى المشابهة. إذن يعتمد المنهج الاستقرائي على الملاحظة أولا وعلى التجربة ثانيا فالاستقراء يعني ملاحظة الجزيئات ومكونات وعناصر الظاهرة ليصل في النهاية إلى النتيجة التي يمكن تعميمها كقاعدة عامة أو نظرية كلية، بمعنى أن الاستقراء يبدأ بالجزيئات ليصل إلى الكليات[1].

أما الاستنباط فهو منهج سنده الاستدلال بالعقل والتأمل والتفكر والقياس المنطقي للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية .فيعني تحليل النظريات الكلية أو القواعد العامة إلى أجزائها ومعلوماتها وفروعها ليصل بها إلى صحة فرضياتها أي أجزائها والتي يبدأ بها عادة منهج الاستقراء، بمعنى أن الاستنباط يبدأ بالكليات ليصل إلى الجزيئات[2].

[1] حسين فريجة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص75.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص73..

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي:

نظرا لأهمية البحوث العلمية في تقدم الدول ورقيها، يتزايد الإهتمام بالبحث العلمي نتيجة تزايد طموحات المجتمعات في النمو والتقدم فبدأت هذه المجتمعات بالبحث عن الأساليب العلمية لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها وأدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، وعليه انتشرت مراكز البحث العلمي في مختلف القطاعات والميادين، كما تزايد إهتمام المؤسسات العلمية التربوية بتنمية كفاءات البحث العلمي للطلبة والدارسين والباحثين.

وتكمن أيضا أهمية البحث العلمي في أنه يمثل رصيد قومي وثروة وطنية في أيه دولة تؤمن به وتشجعه وتدعمه بكافة الطرق ومختلف الوسائل، فهو يجمع بين العلم والخبرة والفن والإبداع الذي يمثل مفتاح التنمية، وأفضل السبل لتقدم المجتمعات وخير وسيلة لرفاهية الشعوب وتطورها[1].

وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط الآتية:

- ✓ الرغبة في حب الاطلاع والتعرف على ما هو جديد واكتشاف المجهول.
- ✓ يعد طريق علمية منظمة في مواجهة مشكلاتنا اليومية والعامة.
- ✓ يزودنا بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وعملنا.
- ✓ تحقيق طموحات المجتمع المادية والثقافية والتعليمية.
- ✓ يجلب الكثير من المنافع التي تعود بالخير على الإنسانية وذلك لأن العلم والتكنولوجيا اللذان يرتبطان بالبحث العلمي يمثلان ملكية عامة لكل الشعوب والأفراد.

المطلب الرابع: أهداف البحث العلمي:

للبحوث العلمية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها أهدافا مشتركة نذكر منها:

أولا: وصف الظاهرة: من خلال جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة وتصنيفها وترتيبها ويعتبر الوصف الخطوة الأولى التي تمهد الطريق لتحقيق الأهداف الأخرى في البحث العلمي.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 43.

ثانيا: الاكتشاف والتفسير: إن هدف البحث العلمي هو اكتشاف القوانين العلمية للظواهر المتماثلة، وذلك عن طريق اســـتعمال أدوات البحث العلمي كالملاحظة واجراء التجارب العلمية بقصد الوصول لوضع قوانين علمية موضوعية. فهي تتضمن اكتشاف الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة محل البحث مثل انتشـــار الإرهاب وتزايد ادمان الشـــباب للمخدرات وما هي العوامل التي تؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة في مجتمع ما[1].

ثالثا: التنبؤ بالظواهر: وهو التوقع العلمي بكيفية عمل الأحداث والظواهر الطبيعية وغير الطبيعية المنظمة بالقوانين العلمية المكتشـفة مثل التنبؤ بحالة الطقس وبمعدلات البطالة مسـتند إلى معرفة العوامل التي تحكمها كحجم الاســـتثمارات والانتعاش الاقتصـــادي وأنظمة التعليم والتدريب المهني...إلخ.[2]

رابعا: الضبط والتحكم: إنّ من أهم وظائف العلم الضبط والتحكم العلمي في الظواهر و الأحداث من أجل السيطرة عليها وتوجيهها وإستغلال النتائج لخدمة الإنسانية عموما بمعنى التحكم في العوامل التي تحكم الظواهر وتؤدي إلى وقوعها أو تمنعها من الوقوع أو الانتشار مستقبلا[3].

كما يتجه جانب آخر من الفقه الى اعتبار أن الهدف من البحث العلمي هو نفســـه هدف العلم بصفة عامة من حيث تفسير الظواهر المحيطة تفسيرا علميا وكيفية حدوثها.

وعليه تتلخص الأهداف العامة للبحث العلمي في: [4]

- إثراء معلومات الطالب في مجال بحث معين.
- الاعتماد على النفس في دراسة المواضيع وإصدار أحكاما بشأنها.
- البحث في عملية تطويع الأشياء والمفاهيم والرموز.
- يعتبر وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق.

---

[1] عمار عوابدي، منابج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 ، ص 15.

[2] أحمد بدير، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، 2011، ص34.

[3] المرجع نفسه، ص16.

[4] المرجع نفسه، ص ص 20-21.

- اكتشاف معلومات أو ملاحظات جديدة.
- تطوير أو تعميم أو تحقيق النظريات والمعلومات المتاحة.

1-محبة العمل العلمي والإخلاص له.

المبحث الثاني: أنواع البحوث العلمية

البحث العلمي هو الوسيلة المثالية الوصول لجميع ما يتمنَّاه الإنسان في مُختلف جوانب الحياة، كما أن البحث العلمي هو المقياس لعظمة وتحضُّر الدول، وتتسارع الأمم في الوقت الحالي بالإعتماد على البحث العلمي لتصدُّر المشهد العالمي، ومن المهم لنا كباحثين المساعدة أيضًا لتدارك ما افتقدناه في المراحل السابقة، سنتطرق إلى أنواع البحوث العلمية من حيث طبيعتهاوحجمها في (المطلب الأول)، ثم نتناول أنواع البحوث العلمية من حيث الهدف وعدد القائمين بها في (المطلب الثاني)، ثم نتطرق إلى أنواع البحوث العلمية من حيث الاشراف وطريقة التفكير(المطلب الثالث)، وأخيرا نتناول أنواع البحوث العلمية من حيث مجتمع الدراسة الذي تتم فيه في (المطلب الرابع).

المطلب الأول: أنواع البحوث العلمية من حيث طبيعتها وحجمها:

تتنوع البحوث العلمية سواء من حيث طبيعتها والغرض الذي وجدت لأجله، أو من حيث حجمها.

أولا: أنواع البحوث العلمية من حيث طبيعتها:

تتعدد أنواع البحوث العلمية من طبيعتها إلى:

1- الأبحاث النظرية:

يهدف هذا النوع من البحوث العلمية إلى اكتساب المعارف واكتشاف الأفكار المجهولة ويقوم به الباحث فقط من أجل الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات

العلمية. وفي سبيل ذلك يستعين الباحث بالمراجع والدراسات التي توجد في دور النشر والمكتبات أو على شبكة الإنترنت[1].

2- الأبحاث العملية التطبيقية: وهي تهدف للوصول إلى الحقيقة تحقيقا وابتكارا لحل معين ومقبول لمشكلات المجتمع، فالتعرف على أبعاد مشكلة واقعية بهدف إيجاد الحلول الإبداعية التي لم يتوصل إليها أحد من الدارسين السابقين، وفي سبيل ذلك تستخدم الأساليب العملية مثل الاختبارات داخل المعامل أو الدراسات الميدانية[2].

ثانيا: أنواع البحوث العلمية من حيث الكم(الحجم): وتنقسم إلى[3]:

1- الأبحاث البسيطة:

وهي التي يحتاج إليها الطالب في المراحل الدراسية الأولى، ويكون محتوى البحث قليل ولا يتجاوز عشرون صفحة كحد أقصى، والهدف منها هو التعرف على مدى الاستفادة التي تحققت بالنسبة للطالب خلال الدراسة مثل: بحوث الطلبة...

2- الأبحاث المتعمقة:

وهي التي تتطلب أسلوبًا منهجيًّا متكاملًا يبدأ بالبحث عن طبيعة موضوع البحث، ثم وضع المقدمة والفرضيات المتعلقة بالبحث، والبحث عن المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث العلمي والهدف هو إثبات مدى صحة الفرضيات وتأتي بعد ذلك مرحلة وضع نتائج البحث العلمي، ثم وضع التوصيات والحلول، وتلك النوعية من الأبحاث العلمية قد تصل إلى مئات الصفحات مثل: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير والماستر.

[1] غازي عناية، المرجع السابق، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص87.

[3] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص ص23-24

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي من حيث للهدف وعدد القائمين به: ويمكن تلخيصها كما يأتي:[1]

أولا: أنواع البحث العلمي من حيث للهدف:

وتنقسم إلى:

1-الأبحاث التصنيفية:

تهدف الأبحاث التصنيفية إلى تبويب مجموعة من الظواهر، وفقًا لدرجة أهميتها أو مدى تأثيرها، عن طريق مقاييس علمية معينة[2].

2- الأبحاث التفسيرية:

وهي تلك الأبحاث التي تسعى إلى تفسير مُسببات مشكلة بصورة متعمقة لتوضيح الأمور، عن طريق إيجاد العلاقة بين مجموعة من المتغيرات البحثية، والتي تتمثل في المتغير المستقل والمتغير التابع الذي يتأثر به سواء بالزيادة أو النقص بقصد الوصول الى نتائج معينة أو التحقق من صحة نتائج بحوث سابقة أو تعديلها[3].

3- الأبحاث الاستكشافية(التنقيبية):

وهي بحوث تتمحور حول حقيقة جزئية معينة يسخر فيها الباحث كافة إمكاناته لاكتشافها بواسطة عمليات الاختبارات والتجارب العلمية مثل: اختبار دواء جديد وقياس مدى فعاليته[4] أو التي لا يوجد لها دراسات سابقة، مثل أبحاث الفضاء واستكشاف الكون، أو التعرف على نوعيات جديدة من البكتيريا أو الفيروسات[5].

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص27

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص32.

[5] أحمد بدير، المرجع السابق، ص ص23-24

4-الأبحاث الوصفية:

وهي تهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديد كميا وكيفيا والمرتبطة بعينة البحث المختارة من جانب الباحث العلمي[1].

ثانيا: أنواع البحث العلمي من حيث عدد القائمين به: وتتمثل في:

1-الأبحاث الفردية: وهي التي يقوم بها فرد واحد منذ اقتراح موضوع البحث، وحتى الوصول إلى النتائج والتوصيات[2].

2-الأبحاث الجماعية: وهي التي يقوم بها أكثر من فرد، وتلك النوعية من الأبحاث تتم وفقًا لشروط الجهة العلمية، وهي التي تحدد عدد الطلاب المنوط بهم البحث، ومن أمثلتها مشروعات التخرج الجامعية[3].

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي من حيث الإشراف وطريقة التفكير:

تتعدد أنواع البحوث العلمية سواء من حيث الأشخاص الذين يقومون بمهمة الإشراف على انجاز هذه البحوث، أو من جانب طريقة التفكير في كيفية انجاز هذه البحوث لأهدافها.

أولا: أنواع البحث العلمي من حيث الإشراف:

1-أبحاث تحتاج إلى مشرفين:

ويُعمل بتلك النوعية من الأبحاث نظرا لحداثة عهد الطالب بمجال الأبحاث العلمية، حيث يتطلب الأمر توجيهات من مُشرف متخصص في مضمار البحث، لمساعدة الباحث في إجراءات البحث، والتعرف على طريقة جمع المعلومات والبيانات، وطريقة تبويبها وتحليها، ليصل الباحث إلى نتائج مُجدية في النهاية، مثل رسالة الماجستير[4].

---

[1] أحمد بدير، المرجع السابق، ص32.

[2] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص04

[3] المرجع نفسه، ص04

[4] المرجع نفسه، ص ص4-5

2-أبحاث لا تحتاج إلى مشرفين:

ولا يوجد مجال لمساعدة المشرفين في تلك النوعية من الأبحاث، حيث إنه من المفترض أن يكون الباحث قد نضج بما فيه الكفاية، ولدية جميع الخبرات والمؤهلات المتعلقة بمراحل البحث، وأسلوب تنفيذه، مثل أطروحة الدكتوراه[1].

ثانيا: أنواع البحث العلمي من حيث طريقة التفكير: ويتمثل في:

1-الأبحاث الاستنتاجية:

وهي التي تعتمد على نتائج علمية وفقًا لبراهين كمية، وفي سبيل ذلك يعتمد الباحث العلمي على التحليل الإحصائي. [2]

2-الأبحاث الاستقرائية:

وهي التي تهتم بدراسة ظاهرة البحث في فترة ماضية، وكذلك في الوقت الراهن، ومن ثمة التنبُّؤ بوضع الظاهرة وحالها في المستقبل، والهدف من ذلك هو منع تفاقم إحدى المشكلات والحد منها. [3]

المطلب الرابع: أنواع البحث العلمي من حيث مجتمع الدراسة:

في هذا المجال تنقسم البحوث العلمية من حيث عينة الدراسة إلى:

أولا: الأبحاث بالعينة:

وفيها يختار الباحث العلمي عينة من الأفراد من أجل دراستهم من خلال إحدى الأدوات البحثية التي تتمثل في الاستبيان والاختبارات والملاحظات، ومن ثم جمع المعلومات عنهم وتصنيفها في تبويبات، واستخدم أساليب الإحصاء للوصول إلى نتائج، ومن ثم تعميم تلك النتائج

[1] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص ص4-5

[2] المرجع نفسه، ص05.

[3] المرجع نفسه، ص05.

على المجتمع، والهدف من تلك الأبحاث تقليل النفقات، وفي الوقت ذاته الوصول إلى نتائج واقعية، ومن أمثلة هذه الأبحاث ما يتعلق بدراسة الظواهر الاجتماعية[1].

ثانيا: الأبحاث المسحية:

ويتم اللجوء إلى تلك النوعية من الأبحاث، في حالة الحاجة إلى حصر مجتمع الدراسة بشكل شامل، ويتطلب ذلك مبالغ مالية كبيرة، وفي الغالب لا يستطيع القيام بمثل هذه الأبحاث سوى الدول أو المنظمات ذات القدرات المادية الضخمة، ومن أمثلة تلك النوعية من الأبحاث ما يتعلق بحصر سكان دولة معينة، أو عدد المواليد الجدد، أو عدد الذكور والإناث في محافظة أو مدينة[2].

الفصل الثاني: قواعد تحرير البحث العلمي وأدواته.

تكتسي قواعد تحرير البحوث العلمية أهمية بالغة فهي عبارة عن مجموعة من الأسس والقوانين التي تنظم عملية كتابة البحث بطرق صحيحة واحترافية والتي يتوجب على الباحث اتباعها جميعها من أجل الوصول إلى أفضل شكل ممكن للبحث العلمي. كما تتعدد القواعد التي يتوجب فيها على الباحث أن يلتزم بها حين كتابته للبحث العلمي.

حيث تعتبر عملية توثيق الوثائق والمصادر والمراجع مثل: النصوص والوثائق القانونية الرسمية وأحكام القضاء والعقود والمعاهدات والكتب والمقالات و توصيفها و تصنيفها و ترتيبها منهجيا ومنطقيا جزءا هاما من أجزاء البحث العلمي، نظرا لما في ذلك من قيم وفوائد علمية اعلامية للباحث العلمي صاحب الموضوع محل البحث والدراسة والباحثين والقراء المهتمين بالموضوع ،حيث تتيح هذه العملية فرصة الاطلاع والاعلام العلمي والمنهجي المنظم عن مصادر المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البحث بطريقة منظمة ومرتبة ترتيبا منهجيا ومنطقيا ويتطلب الامر هنا وصف عملية التوثيق الوثائق والمصادر والمراجع في نهاية البحث العلمي ، وذلك عن

[1] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص05.

[2] المرجع نفسه، ص05.

طريق بيان اسس تقسيم المراجع وتحديد أنواعها وشرح كيفية توثيق وتهميش والمصادر والمراجع في نهاية البحث العلمي[1].

سنتناول قواعد تحرير البحث العلمي في (المبحث الأول)، ثم نتطرق إلى أدوات تحرير البحث العلمي وتأثير السرقة العلمية على مضمون البحث وعلى الباحث في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: قواعد تحرير البحث العلمي

ليكون البحث العلمي صحيحا ومنتجا ومحققا لأهدافه، يعتمد في تحريره على جملة من القواعد وعليه سنتناول ما تعلق بالأسلوب العلمي في كتابة البحث العلمي في (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى أحكام الاقتباس في (المطلب الثاني)، بعدها نتناول مجموعة من قواعد الاسناد والتوثيق في الهامش التي تمثل شروطا هامة لانجاز البحوث العلمية بطريقة صحيحة تفاديا للسرقات العلمية في هذا الشأن في (المطلب الثالث)، وأخيرا نتطرق إلى بعض طرق البحث البيبلوغرافي في (المطلب الرابع).

المطلب الأول: الأسلوب العلمي في كتابة البحوث:

تعتبر قواعد البحث العلمي المحرك الأساسي لكتابة البحث ولسير الباحث في إعداد البحث العلمي ينبغي على الباحث الالتزام بسلاسة التعبير، والوضوح والدّقة في اختيار الألفاظ واظهار عمق أفكاره وصحة الكتابة من الناحية اللغوية، والبعد عن الحشو والتكرار[2]. كما يجب أن يراعي وضع علامات الترقيم، لسلامة الكتابة الإملائيّة، والقواعد اللغويّة، بالإضافة إلى توثيق جميع المعلومات المذكورة بمصادرها باستخدام أساليب التوثيق المختلفة.

حيث يساعد الأسلوب السليم في طريقة عرض نتائج البحث العلمي واعتماد الكلمات السهلة واللغة العلمية المختصة وكذا الابتعاد عن الأسلوب الأدبي، والاقتباس الذي يستطيع الباحث من

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 102.

[2] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص110.

خلاله أن يدمج أفكار وآراء الأخرين في بحثه مشيرا إلى أصحابها والأماكن التي اقتبس منها، كما أنها تثري عملية البحث وتعزيز موضوع الباحث ودعم رأيه.

حيث يعتمد الباحث في كتابة بحثه على منهج معين وذلك من أجل خلق تسلسل الأفكار ورقة العبارات والفقرات وترتيبها. كما له جملة من الأنواع، فما هو الأسلوب؟ وما هي أنواعه؟

أولا تعريف الأسلوب:

يقصد بالاسلوب العلمي في الكتابة اختيار الكلمات الدقيقة المؤدية للمعنى بطريقة مباشرة، ونظم هذه الكلمات في جمل، وظم هذه الجمل إلى بعضها البعض لتكون فقرة تعبر عن فكرة معينة بصياغة واضحة سلسة" [1]. بمعنى أن الأسلوب نقصد به مجموع الكلمات والجمل المكونة للمادة العلمية والمساهمة في تسلسل الأفكار ودقتها، ومنه نستنتج العناصر المكونة لأسلوب البحث والمتمثلة فيما يلي:

1- الكلمة:

وهي اللبنة الأولى في بناء البحث، فيجب على الباحث استعمال الكلمات البسيطة والمألوفة والابتعاد عن الكلمات الغربية والمهجورة لأن ذلك يؤدي إلى جفاف الأسلوب. كما يجب على الباحث مراعاة القواعد الإملائية والابتعاد عن الكلمات الغامضة التي تجهد القارئ وبالتالي استعمال الشروحات والكلمات الدقيقة المعبرة عن المعنى الصحيح وكذا الابتعاد عن الكلمات التي تؤدي إلى أكثر من معنى وذلك من أجل تسهيل عملية القراءة والفهم على القارئ[2].

2- الجملة:

حيث تتشكل الجملة من عدة كلمات تعبر عن معنى معين وتهدف للوصول إلى فكرة معينة وبالتالي يجب مراعاة عدة نقاط لصيغتها والمتمثلة فيما يلي:

[1] – محمد إبراهيم بنداري، أصول إعداد البحوث القانونية، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2011، ص 124.

[2] – المرجع نفسه، ص 125.

- يجب أن تكون الجملة قصيرة فكلما كانت كذلك سهلة على القارئ عملية الفهم.
- تجنب الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ أو الخبر لأن عدم وجودها يسهل على القارئ فهم المعنى.
- إستعمال أدوات الربط بين الجمل (حروف الجر والعطف) وذلك من أجل تحقيق الإتساق والانسجام بين الفقرات. [1]

3- الفقرة:

هي عبارة عن عدة جمل مترابطة ومتناسقة ذو فكرة واحدة وتشكل مع غيرها فقرات ومن مجموع الفقرات تشكل بحثا، حيث يشترط في كتابة الفقرة عدم الإطالة في كتابتها ويجب أن تكون متوسطة بين الطول والعرض ومتوازنة، ويجب أن يكون فيها الترتيب منطقيا بحيث تكمل سياقها وتمهد لما سيلحق بها[2].

ثانيا: خصائص الأسلوب العلمي:

عند صياغة البحوث العلمية على الباحث اتباع جملة من الخصائص المتعلقة بالأسلوب نوجزها كما يأتي:

1- الوضوح:

ونقصد بها أن أن يتميز الأسلوب بألفاظ واضحة وسهلة ولا غموض فيها، كما يجب أن تكون الألفاظ معبرة عن المعنى الذي يريده الباحث، وكذلك استخدام المصطلحات القانونية والعلمية الشائعة والابتعاد عن كل ما هو غامض وغير واضح لأنها تعرض أفكاره لسوء الفهم كما يجب

[1] – محمد إبراهيم بنداري، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[2] – المرجع نفسه، ص 127.

الابتعاد عن الأسلوب الأدبي كالاستعارة المكنية والمحسنات البديعية واستخدام أسلوب علمي قانوني. [1]

2- التسلسل:

وهو ما ينبغي على الباحث عرض أفكاره تسلسل وانتقاله من العام إلى الخاص، حيث نجد في البحث القانوني أن الباحث يبدأ من النصوص التشريعية ثم إلآراء الفقهية وأخيرا إلى الأحكام القضائية مع استعمال أدوات الربط اللفظية بين الجمل والفقرات وذلك من أجل سلامة الجمل وتماسكها. [2]

3- الأصالة:

على الباحث أن يبرز أسلوبه الخاص، بحيث لا يكون مقلد أو ناقل للمعلومات، حتى الطالب في بحثه وجب عليه صياغته بأسلوبه الخاص ولا يقتصر فقط على النقل وإنما إبداء نقده وموقفه من الموضوع، لذلك وجب على الطالب إبراز رأيه لأن ما يتبناه ويدونه في رسالته، دون تعليق عليه يعد اعترافا واقرارا بصحته. [3]

لذا وجب إبراز قدرته على الاستنتاج وكفاءة على التحليل وهذا ما يسمى بالشخصية العلمية المستقلة للباحث.

4- عدم الاستطراد:

ويقصد به كتابة الباحث لجمل لا فائدة منها مما قد يؤدي إلى تشتيت ذهن القارئ ويشعره بالملل عند قراءته نتيجة عدم تسلسل الأفكار وانسجامها قد يضيف الباحث فصلا أو مبحثا ليس

[1] عمار تركاوي، محمد خير الحكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص ص 180-181.

[2] محمد إبراهيم بنداري، المرجع السابق، ص 130.

[3] المرجع نفسه، ص 131.

له علاقة ببحثه أو إضافة جملة وفقرات ليس لها علاقة بالموضوع، لذا ما يميز الباحثين عن بعضهم هو اختلافهم في تسلسل أفكارهم وأصالة بحثهم فهذه المهارات يتفاوت فيها الباحثون.[1]

5- عدم الاكثار من استعمال ضمير المتكلم:

وجب استخدام الباحث لضمير المتكلم وتفادي التكرار والعمل على ربط الجمل والأفكار عند إبراز رأيه لذلك وجب مراعاة بعض الأمور أهمها:

- عدم الإكثار من استعمال الضمائر الشخصية.
- الابتعاد عن السخرية عند عرض آراء الآخرين باستعمال الضمائر الشخصية.
- وجب ترك التعليق الرأي إن كان على صواب أولا لحكم القارئ.

ثالثا: شروط كتابة الأفكار:

كي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا وأفكار الباحث متسلسلة ومنتظمة، يجب

- استعمال مصطلحات وأفكار قانونية تخلو من التعبير الأدبي، لأن البحوث العلمية لا تقرأ عادة من قبل الإنسان العادي بل يهتم بها ويقرؤها الإنسان المتعلم أو المتخصص في الميدان الذي ينتمي إليه البحث. كما يتعيين على الباحث احترام قواعد الكتابة من حيث علامة الترقيم (الفواصل والنقاط، الأقواس، المزدوجة...إلخ) [2].

ولكي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا يجب أن يتوفر على الشروط التالية[3]:

- إذا كان البحث العلمي الذي يتم إعداده يتعلق بالعلوم القانونية والإدارية، يجب استعمال مصطلحات وأفكار قانونية تخلو من التعبير الأدبي.

- أن يكون التعبير في الحدود التي تبين الأفكار المقصودة، كأن يكون موجزا ودالا وهادفا.

---

[1] إبراهيم بنداري، المرجع السابق، ص 132.

[2] - إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2008، ص ص279-281.

[3] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص43.

– تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار.

– تجنب المبالغة والشدَة في النقد غير البناء للآخرين والمبالغة في الاعتداد بالنفس مدحا.

المطلب الثاني: أحكام الاقتباس

إن الكتابة العلمية تفرض على الباحث الاستعانة بأفكار ومعلومات الباحثين الآخرين، ومنه يمكن للباحث أن يستند في كتابة بحثه لأفكار شخص أخر قصد تدعيم حججه ومواقفه أو لإظهار وجهة نظر أخرى ويكون ذلك عن طريق الإشارة للمرجع الذي استشهد به الباحث، وهذا ما يعرف بالاقتباس.

أولا: تعريف الاقتباس:

نظرا لاختلاف مناهج البحث العلمي تعددت معه تعريفات بعض قواعد وتقنيات كتابة البحوث العلمية. فهناك من عرف الاقتباس على أنه :"أحد وسائل جمع البيانات والمادة العلمية ويكون الاقتباس متماشيا مع خطوات صياغة البحث حيث يتم استخدام المادة المقتبسة خلال صياغة المادة من قبل الباحث ولا يمكن الاستغناء عن الاقتباس لأنه أحد المقومات العلمية للباحث".[1]

أي أنه أخذ المعلومات بكلماتها أو معناها من مؤلفات ومراجع ومصادر أخرى ودمجها في سياق البحث العلمي وذلك بهدف تأكيد فكرة أو نقدها وكذا الوصول إلى معارف جديدة.

كما عرف كذلك على أنه الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، وبالتالي فهو يعزز التواصل والاستمرارية والبناء التكاملي للمعرفة والعالم[2].

[1] وجيه محمود، البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 121.

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 201–202.

ثانيا: وظائف الاقتباس:

للاقتباس جملة من الوظائف التي تعكس أهمية الاقتباس تتمثل فيما يأتي: [1]

- التأصيل والتأهيل العلمي للآراء والأفكار.
- التفاعل بين الباحثين من أجل توليد أفكار جديدة من خلال النقاش والتحليل وتبادل الآراء.
- يساعد الاقتباس في تدعيم وجهة نظر الباحث.
- الوفاء بمتطلبات وقواعد البحث العلمي.
- التخصيص والتعرف على جوانب القوة والضعف والوصول إلى معارف جديدة حول الموضوع وذلك من خلال تجميع مختلف الآراء حول موضوع الدراسة.

ثالثا: أنواع الاقتباس:

ينقسم الاقتباس إلى أربعة أنواع الاقتباس الحرفي(المباشر)، الاقتباس غير المباشر (اقتباس الفكرة)، الاقتباس المتقطع، والاقتباس في الهوامش.

1-الاقتباس الحرفي (المباشر):

وهو نقل المعلومات كما وردت في النص الأصلي لمصدر المعلومات كما ذكرها صاحبهادون زيادة أو نقصان، حيث يقوم الباحث بنقل النص المكتوب بنفس الشكل واللغة والصياغة دون تغيير فيها. [2] وعادة ما يكتب بين مزدوجتين أوشولتين"....."، كما يلجأ الباحث إلى الاقتباس الحرفي في الحالات التي لا يمكن له تغيير صياغتها أو تلخيصها مثل القرأن الكريم والنصوص القانونية.

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 202.

[2] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ص141.

2- الاقتباس الغير مباشر (اقتباس الفكرة):

وهو الاستعانة بأفكار مؤلف أخر أو مصادر ومراجع أخرى، ونقل المعلومات بأسلوب الباحث مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا، حيث يأخذ الفكرة ثم يعيد صياغتها بأسلوبه الخاص مع ضرورة عدم تشويه معنى النص الأصلي. [1]

ويعتبر هذا النوع من الاقتباس هو الأفضل والأحسن لأن شخصية الباحث تكون موجودة، حيث أنه خلال اقتباسه ينتقد فكرة أو يؤيدها أو يربط بين عدة أفكار أو يفهم المعلومات ويلخصها بأسلوبه الخاص، مع الإشارة في أسفل الصفحة إلى صاحب الفكرة وفق إجراءات وقواعد الاسناد والتوثيق التي سنبينها لاحقا.

3-الاقتباس المتقطع:

يظطر الباحث أحيانا إلى عدم الإشارة لفكرة أو عبارة طويلة، فالباحث لا يحتاج إلى إظهارها كاملة في الاطار النظري فإنه يقوم بحذف البعض من أجزاءها، ويشار في هذه الحالة إلى الجزء المحذوف، شريطة الإشارة للعلامة الدالة على ذلك وهي النقاط.[2]

4-الاقتباس في الهامش:

قد تظهر أمام الباحث فكرة ذات قيمة علمية، غير أنه لا يمكنه ادراجها في المتن بسبب أنه لا علاقة لها بموضوع بحثه، فيلجأ اذن لإدراجها في الهامش.[3]

رابعا: شروط الاقتباس

للاقتباس جملة من الشروط التي يجب على الباحث مراعاتها تتمثل في:[4]

- إبراز شخصية الباحث من خلال إبداء رأيه واستعمال أسلوبه الخاص عند الاقتباس.

---

[1] علي مراح، المرجع السابق، ص 111.

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص143-145.

[3] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص126.

[4] المرجع نفسه، ص ص 122-123.

- أن تكون المصادر أصلية قدر الإمكان وموثوقة. فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه يمكن أن يكون الاقتباس الأول تم بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أمينا، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر على الباحث الرجوع إلى الأصل وكانت هناك ضرورة للاستشهاد، يتعين على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد في مرجع، مع تحديد بياناته في الهامش.

- مراعات قواعد الاقتباس والتوثيق وعدم الافراط في كمية وكيفية الاقتباس.

- مقارنة الأفكار.

- الانسجام في الأفكار المقتبسة وبين الفقرات.

- عدم كتابة المعلومات الجزئية والسريعة.

- الدقة في النقل.

- الالتزام بالأمانة العلمية: وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها، وكذلك نقل الشيء المقتبس في حالة الاقتباس الحرفي بين مزدوجين دون إدخال أي تعديلات، حتى ولو كان هناك أخطاء في الشيء المقتبس، وانما يجب الإشارة إلى ذلك في الهامش، أما في حالة الاقتباس غير الحرفي، فيجب على الباحث الحفاظ على معنى الفكرة المقتبسة ولو كان ذلك بأسلوب مختلف.

- أن تكون الاقتباسات قصيرة، حتى يكون هناك تأكيد على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم أو نقد الفكرة التي يناقشها الباحث.

- الموضوعية في الاقتباس: يعني ألا يقتصر الاقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد أرى الباحث ويهمل كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مغايرة مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ.

من جانب آخر لا بد من ظهور شخصية الباحث التي تعتبر من أهم مقومات كتابة البحث العلمي، وذلك من خلال إبداء آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين،

وهذا يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

المطلب الثالث: قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش:

تقتضي الأمانة العلمية إسناد المعلومات التي أخذها الباحث من مختلف المراجع إلى أصحابها الأصليين في الهامش، حيث يوضع عند نهاية كل اقتباس رقم تسلسلي، وبعد ذلك يشير إليه في الهامش مع ذكر كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة العلمية.

إن إيراد التوثيق في البحث إثبات لحق المؤلف وأمانة علمية تحسب للباحث، وهو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته، وهنا لابد من إثبات المصادر التي اقتبست والتي أثرت البحث.

أولا: تعريف قواعد الاسناد والتوثيق:

إن المقصود بقواعد الاسناد والتوثيق هو اسناد وإلحاق المعلومات المقتبسة وفق أنواع الاقتباس إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش وفقا لقواعد وأساليب المنهجية. فما دامت البحوث والدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقلة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع عكس المقالات العلمية والأدبية التي تعبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها فإنه لابد من استخدام قواعد الاسناد طبقا لقواعد الاسناد والتوثيق وتنظيم الهوامش[1].

حيث يقصد بالهامش كل ما يخرج عن النص من شروح وتعليقات واشارات واحالات وتراجم سواء جعل هذا الهامش تحت الصفحة او في نهاية الفصل أو في آخر البحث[2]، وبالتالي يجب على الباحث عندما يقتبس معلومات أو أفكار من مرجع أو مصدر ما أن يضع في نهاية الاقتياس رقما في متن الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق مثل اسم

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص102.

[2] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص165.

المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ومدينة النشر، ثم رقم الطبيعة وتاريخها، رقم الصفحة ...إلخ، وتتم هذه العملية الآن بطريقة آليه في الحاسوب.

من جانب آخر لا تنقص كثرة الاحالات في الهوامش من القيمة العلمية للبحث أو الباحث ولا تحجب جهده ومعلوماته، بل بالعكس تماما تدل على أمانته العلمية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي[1].

ثانيا: أهداف التوثيق في البحث العلمي:

يتضمن التوثيق في البحث العلمي جملة من الأهداف نذكر منها[2] :

- الحفاظ على الأمانة العلمية.
- تعزيز النتائج التي وقع التوصل إليها من خالل طبيعة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.
- بيان مدى حداثة المعلومات المعتمدة في البحث، استنادا إلى معلومات التوثيق الخاصة بالمصادر والمراجع.
- الإسهام في التراكم المعرفي للعلوم الذي يعد إحدى وسائل تطويرها
- الإسهام في بيان السرقات العلمية في توثيق المعلومات المنقولة عن الغير دون توثيق.
- توحيد لغة البحث العلمي.

ثالثا: أنواع وطرق الاسناد والتوثيق:

هناك طرق عديدة في التهميش يتم اعتمادها في انجاز البحوث العلمية في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص127.

[2] إيهاب الأخضر، التوثيق في البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كاف ي تندوف – الجزائر، المجلد05، العدد02، 2021، ص252.

1- أنواع الوثائق:

تتعدد وتتنوع الوثائق والمصادر والمراجع إلى أصناف وأنواع كثيرة أهمها الأنواع الشائعة في ميدان العلوم القانونية هي:

-الوثائق القانونية والقضائية الرسمية

-الدوريات العلمية المتخصصة

-الابحاث والرسائل العلمية المتخصصة المختلفة الأنواع والصور

--الموسوعات ودوائر المعرفة والعلوم

-الكتب والمؤلفات العلمية المتخصصة

-الكتب والمؤلفات العلمية العامة

يتضمن التوثيق في البحث العلمي جملة من ألهداف أهمها - :الحفاظ على ألمانة العلمية

2- طرق التهميش:

هناك طرق عديدة للتوثيق والاسناد في التهميش، والمهم أن يختار الباحث طريقة واحدة يستعملها من بداية البحث الى نهايته ويبتعد عن الخلط بين هذه الطرق لأنه يعتبر استعمال منهجيتين مختلفتين وهذا لا يجوز في مجال انجاز البحوث العلمية.

الطريقة الاولى: ادراج كافة المصادر المعتمد عليها في الصفحة نفسها ويفصل عن المتن خط أفقي، وتكتب المصادر بحجم صغير تكون مميزة عن المتن من جهة ومن جهة اخرى لكي لا تشغل مكانا كبيرا فتبقى المساحة الكبيرة المتن، والهامش يأتي في أسفل الصفحة بمساحة صغيرة ومميزة حيث تمكن هذه الطريقة للقارئ في التعرف على المصادر بسرعة وهي الطريقة الغالبة في البحوث الجامعية، ويسمى هذا بالتوجه المعتمد للمؤلف .[1]

[1] عصام خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 202.

كما تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة ويساعد القارئ على متابعة المعلومة والوثوق من مصادرها مباشرة.

ومثال ذلك:

-عماد مجدي عبد الملك، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص28.

- بلال أمين زين الدين، جرائم نظم المعالجة الآلية للبيانات في التشريع المقارن والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2008، ص22.

- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن المعلوماتي (النظام القانوني للحماية المعلوماتية)، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر 2009، ص ص 88-89.

✓ **الطريقة الثانية:** إدراج الهوامش في نهاية كل فصل وترقيمها بأرقام متسلسله تصاعديا تبدأ من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه الفصل، وتخصص لها صفحة أو أكثر في نهاية الفصل. ويعتبر هذا النوع من التهميش كثير الانتشار في الأبحاث التاريخية التي تنشر في صورة كتب عامة كذلك في الرسائل التي تعد في بعض الجامعات الإنجليزية ولانجد هذا النوع من الهوامش في الرسائل العلمية القانونية.

ومثال ذلك:

نكتب في آخر صفحة الفصل:

الهوامش:

---

1. أحمد حسام طه تمام، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2000.

2. أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية– دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر ط2، 2006.
3. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ط11، 2012.
4. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ط14، ج1، 2012.
5. أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط5 2004.
6. آمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ط1، 2006.
7. أمير فرج يوسف المحامي، الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنيت، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر (ب.س.ط).
8. أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، صايل فاضل الهواوشة، جرائم الحاسب الآلي والإنترنيت– دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

✓ **الطريقة الثالثة** : إدراج الهوامش في نهاية البحث، بحيث ترقم تسلسليا من أول هامش إلي آخر هامش يحتويه البحث .وتدرج كافة الهوامش في نهاية البحث وتخصص لها صفحات مستقلة والملاحظ على الطريقتين الثانية والثالثة أنهما لا تأخذان بسرعة التعرف على المصدر بعين الاعتبار فالقارئ لن يتعرف على المصدر إلا بتقليب صفحات البحث ولهذا نفصل الطريقة الاولى في التهميش.[1]

ومثال ذلك:

نخصص صفحة جديدة في نهاية البحث أو المقال وتكتب كافة المراجع وفق ارقام تصاعدية

الهوامش:

[1] إيهاب الأخضر، المرجع السابق، ص252.

1. جلال وفاء محمدين، دور البنوك في عمليات غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2004.

2. جلال محمد الزعبي وأسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية– دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

3. جميل عبد الباقي الصغير، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ط1، 1992.

4. جميل عبد الباقي الصغير، مدى كفاية نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائي لمواجهة الإرهاب عبر الإنترنيت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008.

5. هبة حسين محمد زايد، الحماية الجنائية للصفقات الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة مصر، 2015.

6. هدى حامد قشقوش، جرائم الحاسب الآلي في التشريع المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة مصر،1992.

7. هلالي عبد الإله أحمد، حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية، النسر الذهبي القاهرة مصر، 2002.

8. هلالي عبد الإله أحمد، الجوانب الموضوعية والإجرائية لجرائم المعلومات على ضوء اتفاقية بودابست، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2003.

9. هشام محمد فريد رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية– دراسة مقارنة، مكتبة الآلات الحديثة، مصر، 1994.

10. هشام فريد محمد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الحديثة مصر 1994.

11. زيدان زيبحة، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2011

12. حنان ريحان المبارك المضحكي، الجرائم المعلوماتية– دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، ط1، 2014.

✓ **الطريقة الرابعة: التوثيق وفقا لأسلوب (MLA) و(LPA):** يتم توثيق المصادر والمراجع بصورة آلية على الحاسوب وفق اختيارات معينة حسب رغبة الباحث، حيث أصبحت بعض المجلات تفرض في شروط نشر المقالات العلمية استخدام الباحث هذه الطرق الحديثة في كتابة البحوث العلمية، لذا وجب على الطالب تعلمها تحسبا لنشر مقالاته مستقبلا.

1– **نظام التوثيق وفقا لأسلوب جمعية اللغات الحديثة(MLA):** واختصار لـ "جمعية اللغات الحديثة"، حيث يستخدم على وجه الخصوص في تخصصات اللغة والأدب، الدراسات الثقافية ومختلف التخصّصات الإنسانية الأخرى، تتم كتابة الاسم الأخير لمؤلف المرجع، وبعد ذلك الاسم الأول لمؤلف المرجع، ثم اسم الكتاب مع تمييزه بخط سُفلي، ومقر النشر: واسم مؤسسة النشر، سنة النشر[1].

مثال: عمار بوضياف. المرجع في كتابة البحوث القانونية. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2014.

2– **نظام التوثيق وفقا لأسلوب نظام جمعية علماء النفس الأمريكية(LPA):** هو اختصار لنظام توثيق صادر عن جمعية علم النفس الأمريكية (American Psychological Association)يعود تاريخ هذا النظام إلى سنة 1929 حينما قررت مجموعة من علماء النفس

[1] علي طويري، محمد شيخاوي، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2016، ص ص230–231.

وعلماء الأنثروبولوجيا ومدراء الأعمال البحث عن مجموعة من الإجراءات أو القواعد البسيطة التي تحدّد وتوضّح مختلف عناصر الكتابة العلمية. وتسهّل عملية القراءة والفهم.

ومثال ذلك: إذا كان المرجع كتاباً يكتب: اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات، ويتم ذلك بين قوسين (حسن بوسقيعة، 2014، ص 87)...إلخ.[1]

رابعا: أسس قواعد الاسناد والتوثيق:

تنقسم الوثائق والمصادر العلمية والمراجع الي عدة انواع على أسس منطقية وموضوعيه مثل: أساس مقدار ودرجة الثقة العلمية، أساس ومقدار سعة وقيمة المعلومات، أساس الشكل والاخراج، اساس كيفية تصنيف وترتيب المعلومات وكذا على اساس المظاهر الذاتية والخاصة بالوثائق والمصادر والمراجع.

- **أساس درجة الثقة العلمية:** وهو مقدار الثقة العلمية المتوفرة والموجودة في المؤلف أو في الوثيقة أو في الكتاب أو في مؤسسة صاحبة الوثيقة أو المرجع، المصدر في كافة فروع الثقافة والمعرفة والعلوم ومنها العلوم القانونية والادارية، فهناك وثائق ومصادر، مراجع أصبحت حجه علمية يعتمد عليها ويثق في معلوماتها بصفة أكثر من غيرها: مثل الوثائق التشريعية، القضائية، نصوص المعاهدات والعقود الدولية، وبعض المؤلفين والمؤلفات ودور النشر القانونية...إلخ[2].
- **أساس مقدار السعة والمحتوى:** هو مقدار ونوعية المعلومات والحقائق العلمية التي تحتويها الوثيقة أو المصدر أو المرجع ومقدار استجابتها وكفايتها لتغطية موضوع الدراسة والبحث العلمي وكذا من ناحية حداثة وجدية هذه المعلومات وقوة المصادر والمراجع المعتمد عليها فهناك وثائق ومصادر أكثر قوة وقيمة وحداثة وشمولية في معلوماتها من غيرها من الوثائق والمصادر والمراجع الاخرى[3].

[1] علي طويري، محمد شيخاوي، المرجع السابق، ص ص231-232.

[2] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص127.

- **أساس كيفية معالجة الموضوع** وهو مدى مقدار ما يتضمنه من دقة وموضوعية وتوازن في عرض ومعالجة المعلومات المتوفرة وكذا توعية ودرجة قوة وإمتياز الأسلوب المستخدم في عرض وإعلام هذه المعلومات[1].
- **أساس الشكل والإخراج:** هو نوعية وشكلية الاخراج المادي الوثيقة أو المصدر أو المرجع من حيث نوعية الورق، الألوان، التغليف، الصور، الرسوم المستخدمة، ومدى ملائمتها ومناسبتها ودلالاتها في عرض واخراج الموضوع علميا[2].
- **أساس تصنيف وترتيب المعلومات** هو مدى جودة وسلامة ومنطقية وتوصيف وترتيب محتويات ومعلومات الوثيقة وفقا لقواعد وأساليب التوصيف والترتيب المنهجي.[3]

تختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع المستعملة، كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية ...الخ، وكما تختلف عملية التهميش كذلك باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد، وهذا ما سيتم بيانه فيما يلي:

خامسا: كيفية التوثيق في الهامش:

سنتطرق بالتفصيل إلى توثيق مختلف المصادر والمراجع في الهامش، وذلك كما يأتي:

1- توثيق المؤلفات(الكتب):

إن الباحث البارع هو الذي يقدم للقارئ جميع المعلومات الكاملة عن الكتاب الذي يستعمله، بحيث يستطيع أي إنسان آخر أن يستعين بالكتاب المشار إليه ويتوسع في الموضوع، إذا كان ذلك يدخل في إطار اهتماماته.

قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة وقد يذكر أكثر من مرة وذلك كما يلي:

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص127.

[2] المرجع نفسه، ص128.

[3] المرجع نفسه، ص128.

أ- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد للمرة الأولى[1]:

يتم توثيق الكتب بالطريقة التالية ووفقا للتسلسل الآتي:

- **اسم المؤلف ثم لقبه**، أما إذا كان اسم المؤلف ثلاثي فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد فيها دون أي تغيير فيه.

- **عنوان الكتاب**، أما إذا كان للكتاب عنوانين، أي عنوان أساسي وعنوان فرعي ففي هذه الحالة نكتب العنوان الأساسي (الرئيسي) ثم نضع نقطتين، بعد ذلك نفتح القوس ونكتب العنوان الفرعي وفي نهايته نغلق القوس.

- **الجزء:** هناك بعض الكتب تكون بأجزاء، ففي هذه الحالة يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، وإذا كان هذا الجزء يحتوي على عنوان، يجب الإشارة إلى هذا العنوان.

- **الترجمة:** إذا كان الكتاب مترجما، يجب الإشارة إلى المترجم، وهذا بعد عنوان الكتاب مباشرة أو بعد الجزء إن وجد، ويكون بين قوسين.

- **الطبعة:** تأتي الطبعة بعد عنوان الكتاب أو بعد الجزء والترجمة إن وجدوا، حيث يجب الإشارة إلى رقم الطبعة إذا طبع الكتاب للمرة الثانية فأكثر، وإذا لم نجد رقم الطبعة، فهذا يعني بصفة غير مباشرة أنها الطبعة الأولى للكتاب، ولا داعي للإشارة في الهامش أن ليس هناك رقما للطبعة.

- **دار النشر**: يأتي دار النشر بعد الطبعة إن وجدت، فالإشارة إليها إلزامي، وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك بهذه الكيفية (دون دار نشر).

- **مكان النشر**: يأتي دائما بعد دار النشر، وفي حالة عدم وجوده يجب الإشارة إلى ذلك (دون مكان نشر).

- **سنة النشر**: تأتي بعد مكان النشر، وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك (دون سنة نشر).

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 128-129.

- **الصفحة:** آخر ما يشار إليه هو ذكر رقم الصفحة.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على البيانات السالفة الذكر، كالجزء والترجمة مثلا، ففي حالة تخلف إحدى هذه البيانات ننتقل مباشرة إلى البيانات الموالية بكيفية متسلسلة على النحو الذي تم سابقا.

من جانب آخر لا يلزم للباحث ذكر صفة المؤلف (الأستاذ، الدكتور، المستشار...)، ولكن إذا عبر الباحث في المتن عن رأي المؤلف وجب ذكره بصفته احتراما لمكانته العلمية.[1]

أما إذا كان الكتاب مترجما نكتب:

اسم المؤلف ثم لقبه، عنوان الكتاب، الطبعة، ترجمة(اسم ولقب المترجم)، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، ص[2].

أمثلة عن تهميش الكتب:

1. حسين طاهري، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار المحمدية العامة، الجزائر ط2 1999.
2. حسين محمدي بوادي، إرهاب الإنترنت الخطر القادم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ط1، 2008.
3. حسين فريجة، شرح قانون العقوبات الجزائري–جرائم الاعتداء على الأشخاص–جرائم الاعتداء على الأموال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2009.
4. حسين الغافري، ومحمد الألفي، جرائم الإنترنيت بين الشريعة الإسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.

[1] هاني دويدار، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص57.

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص129.

5. حسين بن سعيد الغافري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنيت– دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.

6. حسن طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ط1 2000 .

7. حسن طاهر داود، الحاسب وأمن المعلومات، مركز البحوث، الرياض، السعودية، 2000 ص339.

8. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن المعلوماتي (النظام القانوني للحماية المعلوماتية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2009.

9. الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري مقارنا بالقوانين العربية، مطبعة الكاهنة الجزائر ج1، 2000.

10. يوسف أبو الحجاج، أشهر جرائم الكمبيوتر والإنترنيت، دار الكتاب العربي، دمشق القاهرة مصر ط1، 2010.

11. يوسف حسن يوسف، الجريمة الدولية للإنترنيت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة مصر، ط1، 2011.

12. يوسف كوران، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، مصر، 2007.

13. *André Lucas et Jean Devèze et Jean Frayssinet , Droit de L'informatique et de L'internet, Presse Universitaire de France, 2001.*

14. *CHRISTIANE FERAL-SCHUHL,Le droit a L'épreuve De L'INTERNET, DALLOZ, DUNOD, Paris,France, 2eme édition ,2000*

ب- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتين:

إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، يعني أنه ورد في الهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه"، ثم الإشارة إلى الصفحة[1].

وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، ينبغي على الطالب أن يستعمل كلمة" IBID " ثم فاصلة ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

ومثال ذلك:

1. نعيم مغبغب، حماية برامج الكمبيوتر، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط2، 2009، ص65.

2.المرجع نفسه، ص120.

1. André Lucas et Jean Devèze et Jean Frayssinet , Droit de L'informatique et de L'internet, Presse Universitaire de France, 2001 .p25.

2. Ibid, P 36

ج- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين:

يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم رقم الصفحة، أما إذا كان للمؤلف

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص129.

مرجع أخر تم الاعتماد عليه، فهنا لابد من كتابة الكلمة الأولى من عنوان الكتاب المستعمل للتفريق بين الكتابين[1].

ومثال ذلك:

1. عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص47.
2. فاضل زيدان، سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،1999، ص32.
3. عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص58.

1. *Ali EL AZZOUZI, La Cybercriminalité au Maroc, Bishoop solution, Casablanca, Maroc, 1ere édition,2010.*
2. *André Lucas et Jean Devèze et Jean Frayssinet , Droit de L'informatique et de L'internet, Presse Universitaire de France, 2001.*
3. *Ali EL AZZOUZI*, Op, Cit, P 25.

هذا المثال يتعلق باستعمال كتاب واحد لنفس المؤلف باللغة الفرنسية، أما إذا كان للكاتب أكثر من مرجع في الهوامش، في هذه الحالة لابد من ذكر لقب واسم الكاتب ثم عنوان الكتاب ثم نكتب Op, Cit، ثم الصفحة.

2- طريقة تهميش المقالات:

يتم التميز هنا بين ذكر المقال للمرة الأولى وبين استعماله لمرات متعددة، فإذا استعمل المقال لأول مرة، يجب ذكر البيانات التالية في الهامش، وذلك مع مراعاة التسلسل الآتي[2]:

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص129.

[2] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص130.

- اسم ولقب صاحب المقال.
- عنوان المقال بين مزدوجين.
- اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض.
- رقم المجلد ان وجد.
- العدد
- اسم الهيئة التي تصدر المجلة.
- بلد النشر.
- سنة النشر.
- رقم الصفحة.

ومثال ذلك:

- يزيد بوحليط،"تفتيش المنظومة المعلوماتية وحجز المعطيات في التشريع الجزائري"،التواصل في والاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 48، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار ، عنابة ،2016، ص 65.
- أمجد حسان، "الفيروسات ارهابا تهدد أنظمة المعلومات"، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد4، السداسي الأول،2011.
- جميلة محلق، "اعتراض المراسلات، تسجيل الأصوات والتقاط الصور في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، العدد42، جوان2015.
- حسين براهيم، "الحاسب الآلي وتحديات القرن الحادي والعشرون"، مجلة مركز بحوث الشرطة أكاديمية الشرطة، مصر، العدد الرابع عشر، 1998.

- حسن مظفر الرزو، "الأمن المعلوماتي"(معالجة قانونية أولية)، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 1، السنة الثانية عشر، جانفي 2004.

- مها كامل، "عمليات غسيل الأموال، الإطار النظري"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 146، سنة2001.

أما في حالة ذكر المقال لأكثر من مرة فإنه:

- إذا ذكر المقال لمرتين متتاليتين نكتب: المرجع نفسه، رقم الصفحة.

ومثال ذلك:

- محمد خليفة، "خصوصية الجريمة الالكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها"، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2009، ص78.
- المرجع نفسه، ص22.

أما إذا ورد المقال مرتين غير متتاليتين نكتب اسم ولقب صاحب المقال ثم عبارة المرجع السابق ثم رقم الصفحة.

ومثال ذلك:

- محمد خليفة، "خصوصية الجريمة الالكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها"، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2009، ص78.

- محمد مزاولي، "المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الإلكترونية في القانون الجزائري"، مجلة دراسات وأبحاث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، العدد 01، 2009، ص89.

- محمد خليفة، المرجع السابق، ص45.

أما إذا كان للمؤلف أكثر من مقال واحد استعمل في البحث بقصد التفريق بين المقالين نكتب: اسم ولقب صاحب المقال، الكلمة الأولى من عنوان المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

3- طريقة تهميش المذكرات والرسائل الجامعية:

في حالة استعمال المذكرات والرسائل الجامعية في الهامش لأول مرة، نكتب[1]:

1- اسم ولقب الباحث.

2- عنوان البحث.

3- تحديد طبيعة البحث (دكتوراه، ماجستير، ماستر، ليسانس).

4- اسم الكلية والجامعة.

5- سنة المناقشة.

6- رقم الصفحة.

ومثال ذلك:

1. محمد خليفة، جريمة التواجد غير المشروع في الأنظمة المعلوماتية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011، ص15.
2. سامح أحمد بلتاجي موسى، الجوانب الاجرائية للحماية الجنائية لشبكة الانترنيت، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، مصر، 2010، ص74.
3. عبد العزيز نويري، الحماية الجزائية للحياة الخاصة، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص96.

[1] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص130.

4. عمر محمد أبو بكر يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنيت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004، ص29.

5. فايز محمد راجح غلاب، الجرائم المعلوماتية في القانون الجزائري واليمني، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2011، ص85.

6. نعيم سعيداني، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013 الجزائر، ص124.

7. سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011، ص38.

4- طريقة تهميش النصوص القانونية[1]:

نتبع بهذا الشأن الخطوات التالية:

1- تحديد نوع القانون (دستور، قانون، أمر، مرسوم، قرار، نظام...إلخ)

2- تحديد رقم القانون.

3- تحديد تاريخ القانون.

4- بيان مضمون القانون.

5-الجريدة الرسمية والعدد والتاريخ الذي صدرت فيه.

6-صفحة الاقتباس.

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص136.

مثال:

أ- الدستور:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96- 438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادر في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتمم.

ب-الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم:95-41 المؤرخ في 28 يناير 1995 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد7 ، الصادر في: 1995/02/15.
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة بتاريخ:2010/12/21، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم:14-252 الصادر في:2014/09/08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد57 ، الصادر في: 2014/09/28.

ج- النصوص التشريعية:

- القانون رقم:06-01 الصادر في: 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد14، الصادر في: 2006/03/08.
- القانون رقم: 09 – 04 الصادر في:2009/08/05 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47 ، الصادر في: 2009/08/16.

- القانون رقم:15-04 الصادر في:2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06 ، الصادر في: 2015/02/10.

- الأمر رقم:03-05 المؤرخ في: 2003/06/19 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44 ، الصادر في: 2003/06/23.

- الأمر رقم:03-06 المؤرخ في:2003/07/19 يتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44 ، الصادر في: 2003/07/23.

- الأمر رقم:03-07 المؤرخ في:2003/07/19 يتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44 ، الصادر في: 2003/07/23.

- الأمر رقم:05-06 المؤرخ في: 2005/08/23 يتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد59 ، الصادر في: 2005/08/28.

د- النصوص التنظيمية:

- المرسوم الرئاسي رقم :67/89 المؤرخ في:1989/05/16، المتضمن انضمام الجزائر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ:1966/12/16، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد20 ، الصادر في: 1989/05/17.

- المرسوم الرئاسي رقم: 183-04 المؤرخ في: 2004/06/26 يتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد41 ، الصادر في: 2004/06/27.

- المرسوم الرئاسي رقم:14-252 المؤرخ في:2014/09/08، يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة بتاريخ: 2010/12/21، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد57 ، الصادر في: 2004/09/28.

- المرسوم التنفيذي رقم:98-257 المؤرخ في:1989/08/25 يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات إنترنات واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد63 ، الصادر في: 1989/09/26.

- المرسوم التنفيذي رقم06-348 المؤرخ في:2006/10/05 والمتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم و وكلاء الجمهورية و قضاة التحقيق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد63 ، الصادر في: 2006/10/08.

- المرسوم التنفيذي رقم:07-162 المؤرخ في:2007/05/30 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37 ، الصادر في: 2007/07/07.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في:2007/04/14، يتعلق بتنظيم الأقسام والمصالح والمخابر الجهوية للمعهد الوطني للبحث في علم التحقيق الجنائي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36 ، الصادر في: 2007/06/03.

5- طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية[1]:

لتهميش الأحكام القضائية (الاجتهادات القضائية)، نتبع الخطوات التالية:

- اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص137.

- رقم الملف أو القضية.

- تاريخ صدور الحكم أو القرار.

- المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

ومثال ذلك:

- المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676 مؤرخ في 23/ 07/ 2002، قضية (ز.م ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية)، المجلة القضائية، العدد الأول ،2004، ص 257.

- مجلس الدولة، قرار رقم 1325 مؤرخ في 09/ 02/ 1999، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد 01، لسنة 1999، ص 85.

6- المداخلات العلمية:

وتكتب كما يأتي[1]:

1- اسم ولقب المتدخل.
2- عنوان المداخلة.
3- عنوان الملتقى.
4- الجهة المنظمة.
5- تاريخ الملتقى.

ومثال ذلك:

- جلول بن عناية وحواسني يمينة، مفاهيم أساسية حول الإنترنيت والتجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة

[1] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص130.

الإلكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر يومي:26–27 أفريل 2011.

– جميل أحمد ورشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي:26–27 أفريل 2011.

7– طريقة تهميش المطبوعات :

يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الآتي[1]:

– الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.

– عنوان المحاضرة.

– اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي.

– تحديد نوع التخصص.

– اسم الكلية أو المعهد والجامعة.

– السنة الدراسية.

– رقم الصفحة أو الصفحات.

ومثال ذلك:

– يزيد بوحليط، محاضرات في القانون الجنائي الخاص وجرائم الفساد، ملقاة على طلبة السنة الثالثة، تخصص: القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،2017 /2018، ص 23.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص138.

8- طريقة تهميش دراسات غير منشورة:

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي:

1- اسم ولقب الكاتب.

2- عنوان الموضوع بين حاضنتين « ».

3- نضع بين قوسين مطبوعة غير منشورة.

4- اسم الجامعة والمعهد أو الكلية.

5- السنة.

6- الصفحة أو الصفحات التي يتم الاقتباس منها.

ومثال ذلك:

- زوايمية رشيد، "المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بين التبعية والاستقلالية " (مطبوعة غير منشورة)، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو 1989/1988 ص 16.

9- طريقة تهميش المقابلات الشخصية:

في هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يتبع الخطوات التالية في كتابة الهامش[1]:

1- الإشارة في أول السطر إلى كلمة « مقابلة مع.....» اسم ولقب الشخص الذي جرت المقابلة معه.

2- وظيفة الشخص ومنصبه.

3- الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة.

4- تاريخ وساعة إجراء المقابلة.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص142.

ومثال ذلك:

– مقابلة مع الدكتور لؤي القاضي، مدير مركز الوسائل السمعية البصرية في المنطقة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 02 فيفري 1984، على الساعة 10:00.

10– طريقة تهميش المعاجم والقواميس والموسوعات[1]:

- اسم ولقب المؤلف.
- عنوان القاموس أو المعجم.
- الطبعة.
- دار النشر.
- مكان النشر.
- السنة.
- الصفحة.

ومثال ذلك:

- ابن منظور، لسان العرب، المكتبة الوقفية للكتب المصورة، مصر، 2010، ص45.

11– طريقة تهميش الوثائق الإلكترونية[2]:

يتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

- الاسم الكامل للمؤلف.
- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص139.

[2] عصام خليل، المرجع السابق، ص214.

- الموقع أو الرابط الإلكتروني.

- تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة.

ومثال ذلك:

- عمر مقدادي، الفساد في المجتمع: أسبابه ومظاهره، مقال منشور بتاريخ:2019/04/22 على الموقع: https://www.ammonnews.net/article/335686، تاريخ الاطلاع:/2022/12: الساعة:09:28.

سادسا: طرق توثيق المصادر والمراجع (قائمة المراجع):

تعتمد الأبحاث العلمية بشكل كبير على المصادر والمراجع لاعتبارها جزء لا يتجزأ منها، وذلك يعزي إلى احتواء المصادر والمراجع بطبيعتها على الكثير من المعلومات والبيانات التي تسهم في تعزيز خطوات البحث العلمي وإثراء فكر الباحث وتوسيع مداركه لتقديم أفكاره وآرائه بصورة مهنية. وتسهم تلك المراجع والمصادر في معالجة القضايا والمشكلات بشكل موضوعي للوصول إلى المعلومات والنتائج المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين المصادر والمراجع، فالمصادر عبارة عن أُمَّهات الكتب التي لم يسبق أحد مُدوِّنيها في ذلك، وهي متكاملة وتحتوي على جميع العناصر حول موضوع معين، أما المراجع فهي تتمثل في الشروح التي يقدمها الدارسون فيما يتعلق بالموضوعات التي تحملها المصادر، وعلى سبيل المثال في حالة قولنا إن القرآن الكريم مصدر، فإن التفسيرات التي تبعت ذلك، وأوضحها علماؤنا تعتبر مراجع.[1]

وعادة يتم تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول قائمة المراجع باللغة العربية والقسم الثاني قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص133-134.

بناء عليه يتم ترتيب المراجع كم يأتي[1]:

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- النصوص القانونية.

2- المؤلفات.

3- المقالات العلمية.

4-الأطروحات والمذكرات.

5- المداخلات العلمية

6 الوثائق العامة.

7- المعاجم والقواميس.

8-المراجع الإلكترونية.

✓ بالنسبة للنصوص القانونية يكون الترتيب فيها حسب قوتها وتاريخ صدورها يكون من القديم إلى الجديد، وترتب كما يأتي:

أ- الدستور.

ب- الاتفاقيات.

ج- النصوص التشريعية:

. القوانين العضوية.

. القوانين (القانون العادي) والأوامر

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص158-162.

د- النصوص التنظيمية:

. المراسيم الرئاسية.

. المراسيم التنفيذية.

. القرارات الوزارية المشتركة.

- القرارات الوزارية.

. الأنظمة.

- ✓ بالنسبة للمؤلفات يمكن تقسيمها الى مؤلفات عامة ومتخصصة، وترتب في الأخير حسب الترتيب الأبجدي.
- ✓ بالنسبة للمقالات العلمية ترتب حسب الترتيب الأبجدي.
- ✓ بالنسبة لأطاريح الدكتوراه ترتب أولا ثم رسائل الماجستير ثانيا ومذكرا الماستر ثالثا مع مراعاة الترتيب الأبجدي في كل صنف.
- ✓ كما ترتب المصادر والمراجع باستعمال المطات فقط، ولايصح استعمال الأرقام لأننا نكون حينئذ أمام ترتيبين: الأول ترتيب رقمي والثاني ترتيب أبجدي وهذا خطأ لأننا استعملنا منهجيتين مختلفتين لأن الصحيح هو اتباع منهجية واحدة فقط.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

في هذه الحالة يراعى نفس الترتيب المذكور سابقا ويكون كما يلي:

1- Textes juridiques

2- Ouvrages

3- Articles

4- Thèses et mémoires...

بعد تقسيم قائمة المراجع، يتم ترتيب المراجع المستعملة فيما بينها، وذلك بإتباع إحدى الطرق التالية:

أ- **الترتيب على أساس سنة النشر (الترتيب التاريخي):** يكون هذا الترتيب بطريقة تسلسلية من أقدم مرجع إلى أحدث مرجع.

ب- الترتيب على أساس القيمة العلمية: يتم هذا بالبدء من المراجع التي لها قيمة علمية أكبر إلى المراجع التي لها قيمة علمية أقل.

ج- الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألف بائي): يكون ذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به اسم أولقب المؤلف-وذلك بحسب إذا بدأنا بالاسم او اللقب-، وإذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها، باللغة العربية كانت أو الفرنسية، وينصح باستعمال هذه الطريقة، وهي الأكثر إتباعا في إعداد قائمة المراجع.

المطلب الرابع: طرق البحث البيبلوغرافي:

يسعى الباحث دوما للوصل إلى المصادر والمراجع سواء كانت ورقية أو إلكترونية بهدف إنجاز بحثه وإخراجه في أبهى صورة والحصول على أفضل النتائج العلمية، حيث تتطلب عملية تحديد مصادر المعلومات حول موضوع علمي جهودا كبيرة من الباحث، أين يواجه الباحثين مشاكل كبيرة عند القيام بالبحث عن المعلومات سواء كان ذلك عند تحرير مقال علمي الغرض منه الترقية العلمية، أو في إطار المطبوعات العلمية والدراسات الأكاديمية التي تعد من الأعمال الدائمة والمستمرة بالنسبة للباحثين أساتذة كانوا أو طلبة دكتوراه أو غيرهم، هذه الصعوبات تتزايد مع بيئة الانترنت وتشتت المعلومات والكم الهائل من المصادر والمراجع، بحيث لا يمكن للباحثين

الاستفادة من ذلك والتغلب على صعوبات البحث البيبلوغرافي في عصر الانترنت إلا عن طريق التمكن من استخدام مهارات وتقنيات البحث البيبلوغرافي بكافة أشكاله.

أولا: مفهوم البحث البيبلوغرافي:

التعريف اللغوي الاصطلاحي بالإنجليزية (Bibliography) : ببليوجرافيا أو ببليوغرافيا من الكلمات غير العربية التي دخلت إلى اللغة العربية معربة في العصر الحديث، وقد جاءت هذه الكلمة أصلا من اللغة اليونانية وهي مركبة من كلمتين هما Biblion :كتيب وهي صورة التصغير للمصطلح Biblios بمعني كتابة، وكلمة Graphia وهي اسم الفعل المأخوذ من Grapheinبمعنى ينسخ أو يكتب، وقد كانت ببليوجرافيا تعني منذ ظهورها خلال العصر الإغريقي وحتى القرن السابع عشر «نسخ الكتب» وظلت تحمل نفس المعنى حتى تحول مدلولها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من «نسخ الكتب» أوكتابة الكتب» إلى الكتابة عن الكتب. إذن الببليوجرافيا كلمة تتكون من مقطعين ببليو معناها كتاب وجرافيا تعني وصف ولهذا فإن أبسط تعريف للكلمة هو وصف الكتب.والببليوجرافيات هي البيانات، فالببليوجرافيا مثل اسم المؤلف، وعنوان الوعاء، والطبعة، وبيانات النشر، وعدد الصفحات، وعن أوعية المعلومات سواء أكانت نوعية واحدة فقط أو عدة نوعيات معا[1].

من جانب آخر يعرف التعليم الببليوجرافي في قاموس علم المكتبات والمعلومات المتاح على الإنترنت بأنه" تلك البرامج التي تصمم لتعليم المستفيدين استخدام المكتبة بكفاءة، مثل تحديد

[1] راجع موقع ويكيبيديا على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع:2022/09/15 على الساعة:09:45.

مصادر المعلومات التي يحتاجونها بكفاءة وسرعة، ويغطي التعليم الببليوجرافي طريقة تنظيم المكتبة لمصادرها، طرق البحث العلمي ومناهجه، والمراجع المتخصصة[1].

ثانيا: فوائد البحث البيبلوغرافي:

وتتمثل في الفوائد الآتية:

أ- تيسر للباحث العلمي البحث والحصول على المصادر الخاصة بموضوع بحثه عبر كل الامتدادات التي يرغبها زمنيا ومكانيا ولغويا وموضوعيا.

ب- تساعد الباحث على الاختيار والانتقاء للمصادر التي يرغبها كما ترشده إلى مصادر لم تخطر بباله.

ج- تمكن الباحث من التحقق من معلومات معينة والعمل على استكمالها أو تصحيحها.

د- تعتبر الببليوجرافيات مفاتيح مصادر المعلومات وهي توفر الجهد والوقت والتكاليف ومن ثم يكون إنجاز الدارس لبحثه أسرع وأشمل وأدق وأكثر كفاءة.

ثالثا: تقنيات ومهارات البحث البيبلوغرافي:

إن الوصف البيبليوغرافي أو الإستشهاد المرجعي خاضع للمعايير وهذا يعني ذكر الحقول الإجبارية في الإحالات وهي: المؤلف. العنوان. مكان النشر: الناشر، السنة. الصفحة، هناك أيضا حقول إختيارية لا يلزم بها الباحث مثال ذلك الطبعة أو المكان الثاني للنشر أو المترجم والمحقق وغير ذلك، كل حقل له ظوابط وإشارات تنقيط تليه تكون بين كل حقل وآخر وعند إختصار وظيفة في الحقول- النقطتين بين مكان النشر والناشر- الفاصلة قبل سنة النشر- المعطوفتين [ ] للدلالة عن نوع الوثيقة أو شكلها أو غياب التاريخ والمكان – الهلالين< >للدلالة عن الموقع أو الصفحة- القوسين ( ) للدلالة عن تاريخ الإطلاع، هذه العلامات تعطى من

[1] نبيل عنكوش، التعليم البيبليوغرافي في المكتبات الجامعية ودوره في دعم البحث العلمي، مجلة المكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2006، ص129.

المعيار وبالتالي لا ينبغي التصرف فيها ويمكن الإطلاع على كل التفاصيل في دليل كل أسلوب ببساطة فهي متاحة على الويب مجانا[1].

حيث لم توضع علامات التنقيط في البيبليوغرافيا جزافا بل هي محددات تتعرف بها الآلة على الوثيقة وتسترجعها عبرها وهذا هو أساس تركيبة MARC بعبارة أخرى الفهرسة المقروءة آليا، بهذا يفهم الباحث كيف تسير الأمور في البيبليوغرافيا، كذلك الحقول المعتمدة في التوثيق العلمي تضاف لها عناصر حسب نوع الوثيقة وشكلها ورقي أو إلكتروني[2].

كما يتيح لنا الويب إمكانية التحديد والإختيار لأقوى المصادر عبر محركات البحث المعروفة Google, Google scholar وغيرها أو عبر قواعد البيانات البيبليوغرافية Scopus, Isweb of science وغيرها من قواعد البيانات ومواقع الكتب العالمية، كما أن هناك أدوات قوية جدا يمكن من خلالها تحديد أفضل المصادر الورقية والإلكترونية وهي الفهارس المفتوحة Opac وأحسنها فهرس woldcat الذي يقدم خدمات رائعة بالنسبة للباحثين بلغات عديدة، يتم فيها عرض البطاقات البيبليوغرافيا بتفاصيلها التي تمكن الباحث من الوصول إلى المراجع والنظر في كل حقول الوصف الخاصة بالمرجع (OCLC, 2020) كما يقدم معلومات إضافية حول مكان المرجع والروابط التشعبية التي توصل إليه عبر المواقع العامة أو المتخصصة كموقع (Amazon) وموقع (Google book)، والشكل (3) يوضح شكل هذا الفهرس الضخم والمشهور عالميا[3].

أما على الصعيد المحلي نمتلك في الجزائر عدة أنظمة للتوثيق مثل: نظام التوثيق على الخط SNDL، والفهرس المشترك الجزائري CCDZ (Cerist, 2020)، وبوابة الإشعار عن الأطروحات PNST التي تضع الأطروحات الجامعية للإطلاع والتحميل في بعض الأحيان

[1] كمال مسعودي، تقنيات البحث البيبليوغرافي ومنهجية البحث: التكيف مع تحولات الويب، مجلة(aleph)، تحرير وتوزيع الكتابة، الجزائر، المجلد08، العدد03، 2021، ص492.

[2] كمال مسعودي ، المرجع السابق، ص493.

[3] المرجع نفسه، ص494.

(Cerist, Portail national de signalement des thèses, 2020. حيث تعتبر هذه الأدوات بدايات مقبولة جدا للتوثيق الإلكتروني خدمة للباحث والبحث العلمي[1].

مثال عن كيفية البحث عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP:

هي منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية وتندرج في إطار وطني للمعلومات العلمية والتقنية، وتعتبر هذه المنصة أهم حماية للكتاب من الوقوع في فخ المجلات الوهمية أو الناشرين المفترسين كما يطلق عليهم في هذا المجال، وهي بمثابة ضمانة للوصول للمقال المراد نشره الى المجلة، حيث تعتبر المنصة طرفا ثالثا بين الكاتب والناشر فتقوم بتوثيق جميع المراحل حتى النشر.

حيث تهدف البوابة إلى:

- تتيح البوابة للناشرين نظام إصدار إلكتروني من خلاله يمكن متابعة فريق عمل المجلة والمراجعين وإرسال المقالاتو قرار قبول أو رفض *المقالات* ,و كذلك شروط ونظام النشر بالمجلة.
- هيكلة وتنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير وذلك من أجل ضمان الجودة العلمية وسسهولة وصول المستخدمين لها.
- حصول المجلة على امتياز ادراجها وتصنيفها بالبوابة، إضافة إلى إمكانية ترشيحها للتصنيف في أهم المواقع العالمية مثلScopus :، Tomson Reuters...إلخ.

➢ **طريقة الدخول إلى البوابة وإنشاء الحساب بها: يجب اتباع الخطوات الآتية:**

- الدخول لموقع البوابة:**https://www.asjp.cerist.dz/**

- بعد ظهور صفحة التسجيل يمكنك اختيار اللغة التي تريدها، العربية، الفرنسية أو الانجليزية، ثم الضغط على زر تسجيل لانشاء حساب على المنصة، ثم تقوم بملىء بياناتك الشخصية.

[1] المرجع نفسه، ص495.

- بعد الانتهاء من التسجيل سيصلك ايميل لتأكيد حسابك.
- بعد التسجيل يمكنك البحث عن المقالات المنشورة بالبوابة باستعمال الكلمات المفتاحية المتعلقة بالمقال، أو استعمال اسم ولقب المؤلف، أو عنوان المقال...إلخ.
- يمكنك قراءة المقال أو تحميله في شكلpdf.

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي

نقصد بأدوات البحث العلمي أو وسائل جمع البيانات وتجهيزها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها[1]. وعليه هناك عدة أدوات تمكن الباحث أو الطالب القيام بها وذلك خلال مرحلة دراسته الجامعية .

ومنه تتعدد وتتنوع أدوات ووسائل البحوث العلمية بحسب نوع البحث، سنتناول الاستبيان في (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى المقابلة في (المطلب الثاني)، ثم نتناول الملاحظة في (المطلب الثالث)، بعدها نتطرق إلى المحاكاة في (المطلب الرابع) ثم نتطرق إلى العينة في (المطلب الخامس). لنختم في الأخير بالحديث عن مشكلة السرقة العلمية في مجال البحث العلمي في (المطلب السادس).

المطلب الأول: الاستبيان

سنتناول في هذا المطلب إلى ماهية الاستبيان من حيث تعريفه وإجراءاته وتقييمه مع إعطاء نموذج عنه.

أولا: تعريف الاستبيان:

الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء هو أداة سريعة و بسيطة تهدف للحصول على الحقائق و تجميع البيانات عن الظروف والملابسات الحاصلة بالفعل، وكذلك التعرف على وجهات النظر دون التدخل من المستبيين، وتتم هذه العملية من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص24.

يطلب من الشخص الموجه إليه أن يجيب ب " نعم" أو " لا " ، أو يشير إلى العبارة أو الإجابة المدونة بأنها " صحيحة " أو "خاطئة " ، وترسل لأكبر عدد من أفراد المجتمع إزاء قضايا محددة و واضحة [1] . كما يعرف على أنه أداة تحتوي على مجموعة من الأسئلة والأفكار مرتبطة بعضها ببعض بشكل يحقق الهدف من الاستبيان، والتي يجب أن يجيب عنها المتلقي بطريقة محددة من قبل الباحث بحسب أغراض البحث.[2] .

ويعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات استخداما في مجال العلوم القانونية والاجتماعية.

ثانيا: شروط الاستبيان:

حتى يكون الاستبيان صحيحا خاليا من الأخطاء، لا بد أن يتوفر على شروط أهمها[3]:

– أن يحتوي المعلومات الضرورية (تاريخ الرسالة، أهداف البحث، نبذة عن الباحث والمؤسسة التي ينتمي إليها، وطريقة الإجابة، والمدة الزمنية، والوسيلة التي يمكن للشخص أن يعيد من خلالها الاستبيان.)

–أن يكون الاستبيان قصيرا يحتوي على أهم المعلومات، ليس طويلا للتأكد من عدم ملل المستجيب في إجابته على الأسئلة، وكذلك مراعاة الوقت المتوفر لدى الأشخاص المعنيين بالإجابة.

– يجب أن تكون صياغة أسئلة الاستبيان صحيحة واضحة ذات لغة مفهومة دقيقة غير متوفرة على كلمات صعبة يصعب فهمها من طرف المستجيب فنؤدي به إلى إجابات غير دقيقة لا تكزن مفيدة لموضوع الاستبيان.

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص335–337

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 126.

[3] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2022، ص ص66–67.

– تجنب الأسئلة المحرجة، والتي تكون عائق بالنسبة للآخرين في الإجابة عنها، تجعله يقدم معلومات خاطئة.

– أن يعط المستجيب سببا جيدا للإجابة.

– تقديم المعلمات الكاملة التي يحتاجها المستبين ليكون بحثه صحيحا دقيقا.

– الحفاظ على سرية المعلومات.

– تزويد الأسئلة بعامل التشويق لجذب انتباه المبحوثين بهذه الأسئلة والتأثير عليهم من خلال استخدام كلمات رقيقة لافتة مؤثرة في نفوسهم مثل " رجاءا " و" شكرا " ...

ثالثا: خصائص الاستبيان:

حتى يحقق الاستبيان أهدافه المرجوة لا بد من توفر جملة من الخصائص أهمها[1]:

– صياغة الأسئلة بأسلوب سهل معروف من جانب المبحوثين.

–توجيه الباحث للأسئلة على المبحوثين ليجمع معلومات وبيانات لتحقيق أهداف البحث.

– يجب أن يتضمن الاستبيان أسئلة عن موضوع الدراسة لا عن موضوع خارج عن هذه الدراسة.

– الابتعاد عن الأسئلة غير المحددة، بمعنى يجب أن يتضمن أسئلة سهلة يمكن الإجابة عليها بسرعة.

– عدم وجود إجابات مختلفة على السؤال نفسه.

– يجب أن تكون البيانات التي يهدف الباحث لجمعها لا يمكن تحصيلها باستخدام طرق أخرى كالملاحظة مثلا.

– أن تكون الأسئلة دقيقة في وضعها لا تؤثر في نفوس المبحوثين.

[1]حسين رشوان، المرجع السابق، ص ص173–174، راجع أيضا، صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص45.

– لا يتضمن أسئلة مفتوحة، إلا إذا كان ذلك ضروريا.

رابعا: أنواع الاستبيان:

يستخدم الاستبيان كاداة للبحث العلمي في مجالات شتى بما يفرض وجود أنواع مختلفة والتي يمكن تصنيفها كالتالي:

أ- الاستبيان المغلق:

في هذا النوع من الاستبيان يقوم الباحث عند وضع الأسئلة بتحديد إجابة كل سؤال منها حيث تكون الإجابة عليه مقيدة، فلا يكون أمام المبحوثين إلا اختيار تلك الإجابات الموضوعة أي لا يكون لهم إبداء أرائهم، ويقتصر دورهم في اختيار الإجابة الأنسب من وجهة نظرهم وذلك مثل الإجابة ب " نعم" أو " لا " أو "أوافق" "لا أوافق" "محايد" ومن عيوبه، أن المجيب قد لا يجد بين الإجابات الجاهزة ما يريده [1].

مثال1: استبيان موجه لطلبة الجامعة:

لماذا اخترت الدراسة الجامعية:

1-من أجل الحصول على شهادة نعم ☐ لا ☐

2-من أجل الحصول على وظيفة نعم ☐ لا ☐

3-بسبب المكانة الاجتماعية الأفضل نعم ☐ لا ☐

مثال2:

أعضاء هيئة التدريس المحترمين، أرجو من حضراتكم إعطاءنا بعض الوقت لتعبئة هذا الاستبيان حول نمط التعليم عن بعد.

البيانات الأولية:

[1] مراد بن حرز الله، أدوات البحث العلمي (كيفية الاختيار وطرق التصميم) ، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 1 ، 2020 ، ص 26.

الجنس: ذكر..... أنثى.....

المستوى الدراسي :.....

الخبرة التدريسية: .....

القسم: .....

يرجى وضع علامة (√) عند الإجابة التي تراها مناسبة فيما يلي:

السؤال	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	محايد
هل ترى أن التعليم عن بعد ضروري لزيادة مخرجات التعلم؟				
هل ترى أن التعليم عن بعد يساعد على زيادة مخرجات التعلم في مواد معينة؟				
هل تشجع استخدام أنظمة التعليم عن بعد في مادتك التي تقوم بتدريسها؟				
هل هناك موانع مادية تمنع من استخدام أنظمة التعليم عن بعد؟				
هل تحتاج لمعدات وأجهزة كي تساعدك في استخدام أنظمة التعليم عن بعد؟				

هل تحتاج إلى مساعدة في استخدام أنظمة التعليم عن بعد؟				
هل قمت بالالتحاق بدورات تدريبية في مجال التعليم عن بعد؟				
هل يصعب تدريس المادة العلمية عن بعد؟				
برأيك، هل لدى الطلاب أي مشكلة في التعامل مع التعليم عن بعد				

ب- الاستبيان المفتوح:

على عكس الاستبيان المغلق فالاستبيان المفتوح لا يعتمد في وضعه الأسئلة على إجابات محددة بل تكون الإجابة فيه حرة مفتوحة ، تكون للشخص الذي طلب منه إبداء رأيه حسب قناعته الخاصة وتفكيره الخاص حول الموضوع قيد الدراسة [1]، فالهدف منها هو جمع أراء مختلفة من المبحوثين تفيد الموضوع لكن هذا النوع من الاستبيان له سلبيات كثيرة من حيث صعوبة تحليل وتصنيف الإجابات من قبل الباحث وعدم قدرته على حساب التكرارات والنسب المئوية واحتمالية إجابة المبحوث عن السؤال بطريقة غير التي يريدها الباحث[2].

مثال: نموذج استبيان مفتوح

[1] مراد بن حرز الله، المرجع السابق، ص 26

[2] نورة خيري، عباس بومامي، (أسس البحث العلمي: الاستبيان والدراسات السابقة أنموذجا)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2020، ص ص189-190.

استبيان يتعلَّق بمدى رضا هيئة التدريس في كلية.....قسم..... جامعة..... عن التقويم الجامعي:

- هل يتوافر نظام ذو جودة لاختبار الطلاب والطالبات في الجامعة؟
- هل يتوافر نظام جيد لمراقبة الطلاب والطالبات خلال الاختبارات؟
- هل تُعلن نتائج الاختبارات في مواعيد محددة؟
- هل تُراعي الجامعة التظلمات المقدمة في حالة تذمُّر بعض الطلاب والطالبات؟
- هل توقيت إجراء الاختبارات مُرضٍ بالنسبة لكُم؟
- هل تستشير إدارة الجامعة فريق التدريس فيما يخص النظام التقويمي؟
- هل الأفضل الاستعانة بموظفي الجامعة أم بجهات خارجية في مهام المُراقبة؟
- هل يُوجد أساليب تقنية مُستخدمة في أعمال المُراقبة على الاختبارات؟
- هل تصحيح الاختبارات يتم بعدالة؟
- هل هناك تحسينات يُمكن إضافتها على نظام التقويم في الجامعة؟

ج- الاستبيان المغلق المفتوح:

يعتبر أكثر أنواع الاستبيان شيوعا، وهو استبيان يجمع بين النوعين السابقين إذ يحتوي على نوعين من الأسئلة، فتكون الاستمارة المقدمة للشخص الذي طلب رأيه تحتوي على أسئلة لها إجابات محددة تبعا للاستبيان المغلق، وكذلك توجد أسئلة أخرى غير محددة الإجابات تترك الحرية والتفكير في الإجابة للمستجيب تبعا للاستبيان المفتوح. [1]

مثال: نموذج استبيان مُغلق – مفتوح

[1] نورة خيري، عباس بومامي المرجع السابق، ص 189.

استبيان مُتعلِّق بظاهرة التَّحرُّش الجنسي بالنسبة للإناث:

هل تعتقدين أن التَّحرُّش الجنسي أصبح ظاهرة؟

نعم ( ) لا ( )

هل تعـــرَّضتِ في يوم ما للتَّحرُّش الجنسي؟

نعم ( ) لا ( )

في حالة الإجابة بنعم: فماذا كان تصرُّفكِ تجاه ذلك الموقف؟

.....

.....

.....

ما أســـباب ظاهرة التَّحرُّش الجنسي من وجهة نظركِ؟

.....

.....

....

كيف يُمكن مُعالجة مشكلة التَّحرُّش الجنسي من خلال رُؤيتكِ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

خامسا: خطوات إجراء الاستبيان

لإجراء الاستبيان بالشكل الصحيح وجب على الباحث إتباع بعض الخطوات وهي كالتالي[1]:

- تحديد أهداف الاستبيان.
- تحديد نوعية المعلومات المطلوبة.
- تحديد الجهات التي سيوزع عليها الاستبيان.
- تحديد نوع الاستبيان.
- تحديد عدد الاستبيانات.
- وضع مسودة أولية للإستبيان.
- استشارة خبراء وتعديل المسودة حسب ملاحظاتهم.
- التعريف بمصطلحات الاستبيان.
- توضيح طريقة استعمال الاستبيان.
- اجراء اختبار تجريبي.
- مقارنة الاختبار التجريبي مع مشروعات مماثلة بهدف تعديل الاستبيان.
- وضع مخطط لتنفيذ المشروع ككل.
- تقدير احتياجات تنفيذ الاستبيان.

بعد تجهيز الاستبيان يوزعه الباحث على مجتمع الدراسة مع اختيار الوسيلة المناسبة لذلك إما عن طريق الانترنت أو زيارات شخصية أو عبر البريد ...

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص ص46-47.

سادسا: مزايا الاستبيان[1]:

– الاستبيان يؤمن تشجيع الإجابات الصريحة والحرة، لأنه يرسل إلى الفرد بالبريد أو أية وسيلة أخرى، وعند إعادته إلى الباحث فإنه يفترض ألا يحمل توقيع أو حتى اسم الشخص المعني بالإجابة، ويعود السبب في ذلك إلى الابتعاد عن إحراج الأشخاص الذين أمنوا الإجابات.

- تكون الأسئلة موحدة ومتشابهة لجميع أفراد عينة البحث في طريقة الاستبيان؛ لأنها مكتوبة ومصممة بشكل موحد للجميع. بينما قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها وجهاً لوجه مثل: المقابلة.
- تصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع وتصنيفها في حقول، وبالتالي تفسيرها والوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة.
- يمكن للأفراد المعنيين بالإجابة على الاستبيان أن يختاروا الوقت المناسب للإجابة على أسئلة الاستبيان.
- الاستبيان يسهل على الباحث جمع معلومات كثيرة جداً، من أشخاص كثيرين، وفي وقت محدد، وإمكانية تغطية مساحا ت جغرافية متباعدة.
- الاستبيان غير مكلف مادياً، من حيث تصميمه، وانجازه، وتوزيعه، مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباءه مادية مضافة كالسفر والتنقل من مدينة إلى أخرى أو ما شابه ذلك.
- الاستبيان يصلح في البحوث التي تتطلب الحصول على بيانات سرية.
- يمكن من خلاله جمع البيانا ت من المبحوثين بطريقة فردية أو جماعية.

سابعا: عيوب الاستبيان[2]:

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص130–131.

[2] عبد الرشيد عبد العزيز حافظ، المرجع السابق، ص74.

بالرغم من وجود العديد من الايجابيات التي يتميز بها الاستبيان إلا انه لا يخلو من العيوب الذي يجب على الباحث تفاديها إن أمكنه ذلك ومنها:

- يتطلب جهدا كبيرا في الإعداد والمراجعة والتنسيق.
- يتعذر استخدامه لجمع المعلومات من قبل أشخاص أميين.
- يخشى من تفسير الأشخاص للأسئلة بطريقة مختلفة عن المعنى الذي قصده الباحث.
- يخشى من عدم جدية المستجيب، وهو أمر لا يتضح إلا في مرحلة متأخرة، أي عند قيام الباحث بعرض البيانات.
- يتعذر معرفة هوية الأشخاص المستجيبين خصوصا إذا ما طلب منهم عدم كتابة أسمائهم أو أي بيانات تدل على شخصياتهم.
- قد يتولى آخرون الإجابة نيابة عن الأشخاص الذين تم توجيه الاستبيان إليهم.
- في حالة ارساله بالبريد الإلكتروني قد لا يتم قراءته من قبل المستجيب إما بسبب عدم فتحه في الوقت المناسب، أو لوجود خطأ في العنوان.

المطلب الثاني: مفهوم المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الأساسية في جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة التي تتم دراستها، وهي من الوسائل السهلة والبسيطة الأكثر شيوعا واستخداما في مختلف البحوث الاجتماعية.

أولا: تعريف المقابلة:

اختلفت الآراء حول تعريف المقابلة وتعددت التعريفات ، فهناك من عرفها على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر من الأفراد ، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحثه العلمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج، فهي طريقة منظمة تمكن الفرد من التعرف على حقائق غير معروفة مسبقا وتتحقق في الدراسات الميدانية عن طريق

أسئلة يلقيها الباحث على الفرد الذي يلتقي به وجها لوجه لمعرفة رأيه في موضوع معين أو للكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته ، فهي تعتبر وسيلة لجمع البيانات وأكثرها استخداما نظرا لمميزاتها المتعددة ومرونتها[1] .

وهي أيضا لقاء بين الباحث والمجيب وعلى أساس ذلك يحدد هدفا واضحا لموضوع البحث ويعد الباحث استمارة خاصة لجمع المعلومات من العينات. [2]

ثانيا: خصائص المقابلة:

من خلال التعريفات السابقة تتمثل خصائص المقابلة فيما يأتي[3]:

1- المقابل والمستجيب شخصان غريبان ومن هنا فإن على المقابل أن يقدم نفسه بطريقة جيدة.

2- إن مفتاح المقابلة هو بناء علاقة جيدة ودافئة مع المستجيب. وهذه تتعلق بشخصية المقابل وقدراته ومهاراته في خط مثل هذه العلاقة المبنية على الاحترام المتبادل والتقدير والاهتمام.

3- المقابلة هي الحصول على استجابات شفوية لأسئلة شفوية.

4- المقابلة لا تقتصر على اللقاء وجها لوجه، إذ من الممكن إن تتم عن طريق التلفون.

5- لا تقتصر المقابلة على فرد واحد، إذ من الممكن أن تشمل الأسرة أحيانا، أو مجموعة من الأطفال وهذا يعتمد على طبيعة الدراسة.

6- المقابلة عملية تفاعلية بين المقابل والمستجيب وكيف يدرك كل منهما الآخر. فمظهر المقابل، وتعبيرات وجهه، وطبيعة أسئلته تلعب دورا هاما في عملية التفاعل هذه.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص151.

[2] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص 165.

[3] عمر عبد الجبار محمد أحمد، مختصر مناهج البحث ودليل إعداد الرسائل الجامعية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2019، ص66.

7- المقابلة ليست عملية مقننة بل هي عملية نفسية تتسم بالمرونة.

ثالثا: أنواع المقابلة:

هناك أنواع مختلفة من المقابلات ولها تصنيفات مختلفة كلها ترمي إلى خدمة الإنسان الذي هو الهدف من البحوث والدراسات، ولهذا قسم الخبراء هذه الأداة إلى أنواع، وكذلك صنفوها تبعا للبحث لتسهيل مهمة الباحث، ومن هذه الأنواع:

1- المقابلة الجماعية أو الفردية:

حيث تعتبر المقابلة الفردية هي التي تعطي للفرد الحرية في التعبير والإدلاء بآرائه ، أما المقابلات الجماعية فإنها تعطي الأفراد الإدلاء بآرائهم بحرية تامة بإلقاء سؤال و يبدأ النقاش بشكل جماعي حول هذا السؤال و يسجل الباحث هذا النقاش كإجابات على هذا السؤال[1] .

2- المقابلة المقيدة:

تجري هذه المقابلة تحت نظام خاص مقيد بالأسئلة التي حددت مع الالتزام بأجوبة محددة، وغالبا ما تهيئ استمارة خاصة بها[2].

4- المقابلة الغير مقيدة(مفتوحة):

وهي المقابلة التي لا توضع لها قيود وتكون مفتوحة يطرح فيها الباحث أسئلة غير محددة الإجابة وتكون متنوعة ويصعب تصنيفها وتحليلها، كما تكون غير رسمية وتعدل الأسئلة حسب ظروف المقابلة، أي أنها مرنة تتوافق وسيرها[3] .

5- المقابلة الحرة:

[1] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص267.

[2] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص152.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص77.

وهي أن يسمح الباحث للمجيب بالتحدث بحرية كاملة حول موضوع يتسم بالغموض، والباحث يستمع ويثني على المجيب و يدفعه بالاستمرار بالحديث، مثل" شكرا " ، " استريح " ... ليصل الباحث إلى الجوانب المتعددة للمجيب[1] .

6-المقابلة الهاتفية:

وهي المقابلة التي تحدث من خلال الهاتف، وذلك نتيجة بعد المسافات بين الباحث العلمي والمفحوصين، وبالتالي تساعد في توفير الوقت والجهد.

8-المقابلة الإلكترونية:

تعد هذه الطريقة هي الأحدث من سابقيها، وتتم فيها المقابلة بين الباحث العلمي والمفحوصين من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال الفيديو أو من خلال السكايب (Skype)أو تقنية التحاضر عن بعد (Vedio Conference) وغيرها من طرق الاتصال الحديثة، وعادةً ما يتم الاستعانة بهذه الطريقة لبعد المسافات بين الباحث والمفحوصين، وكذلك من أجل توفير المزيد من الجهد والتكلفة المادية[2].

1-المقابلة التلفزيونية:

تعتبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة من أشهر وسائل تنفيذ المقابلة لما لهذ الوسائل من تأثير على كافة الصعد[3].

رابعا: تصنيفات المقابلة:

هناك تصنيفات عديدة للمقابلة وفق أهدافها وهي:

1- المقابلة المسحية:

[1] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص268.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص142.

[3] المرجع نفسه، ص142.

وتستخدم لمسح آراء الرأي العام أو مسح الاتجاهات والميول وتحديد آراء الأفراد بالضبط، فهي مقابلة تهدف إلى إجراء المسح الاجتماعي بهدف تحديد الأسباب المتعددة لمشلكة اجتماعية معينة.[1]

2- المقابلة التشخيصية:

ويتم فيها تشخيص الحالة من خلال طرح الباحث للأسئلة على المجيب بهدف فهم هذه المشكلة وتحديد أسبابها وخطورتها[2].

3- المقابلة العلاجية:

وهذه الحالة تستخدم لفهم المجيب ومن ثم وضع العلاج له[3].

4- المقابلة التوجيهية:

وهي إعطاء الأفراد إرشادا أو توجيها معين من أجل الحل للمشكلات المتعلقة بهم عن طريق طرح أسئلة معدة مسبقا[4].

خامسا: خطوات إجراء المقابلة:

عند إجراء المقابلة على الباحث أن يأخذ في الحسبان خطواتعديدة نذكر منها:

1- **تحديد الأهداف من المقابلة:** يجب أن يحدد الباحث أهدافه من إجراء المقابلة، وأن يقوم بتعريف هذه الأهداف للأشخاص أو الجهات التي سيجري معها المقابلة، وعليه ألا يجعل من هدفه أو غرضه شيئا غامضاأثناء إجراء المقابلة[5].

[1] صلاح الدين شروخ، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص38.

[3] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص152.

[4] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص269.

[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص142.

2- **الإعداد المسبق للمقابلة:** ويتم هذا الإعداد من خلال الآتي[1]:

أ- تحديد نوع المقابلة، وتحديد ما إذا كان من سيجري المقابلة الباحث نفسه، أو شخص آخر، وفي حالة اختيار شخص لإجراء المقابلة نيابة عن الباحث ينبغي على الباحث أن يقوم بتدريبه.

ب- تحديد الأسئلة المطلوبة التي يتم طرحها على الأفراد والجهات المعنية وربما يكون من المستحسن إرسالها أو تسليمها قبل إجراء المقابلة بغرض إعطاء فكرة لألشخاص المبحوثين عن موضوع البحث وتهيئتهم.

ت- تجنب التكذيب أو إعطاء الانطباع أن الجزء غير صحيح.

ث- يجب أن تكون المقابلة واضحة ومفهومة ومحددة.

ج- يجب ألا تكون المقابلة متحيزة وألا توحي بالإجابة المطلوبة.

ح- أن تكون شاملة تغطي جميع جوانب الموضوع أو المشكلة.

خ- عدم طرح الأسئلة الدقيقة جدا أو الصعبة جدا أو الشخصية جدا.

د -تحديد الأفراد أو الجهات المشمولة بالمقابلة، بحيث تكون كافية ووافية بأغراض البحث ومتناسبة مع وقت وجهد الباحث.

ذ -إعلام الأشخاص والجهات المعنية بالمقابلة بغرض المقابلة والجهة التي ينتسب إليها الباحث وتأمين التعاون المسبق والرغبة في إعطاء البيانات المطلوبة للبحث.

د -تحديد موعد ومكان مناسب مع الأفراد والجهات المعنية بالبحث والالتزام بهما من قبل الباحث.

3-**تنفيذ وإجراء المقابلة:** ويتم ذلك من خلال الآتي[2]:

[1] مليكة غواظني، المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2021، ص ص181-182.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص144.

أ –إيجاد الجو المناسب للمقابلة من حيث المظهر اللائق للباحث، وخلق جو الصداقة، واختيار العبارات المناسبة للمقابلة.

ب –إدارة الوقت المحدد لجمع كل البيانات والمعلومات المطلوبة وبشكل لبق.

ج –التحدث بشكل مسموع وبعبارات واضحة.

د –تجنب التكذيب أو إعطاء الانطباع أن الجوا ب غير صحيح.

هـ –أترك الشخص المعني بالإجابة إكمال الجواب، واطلب منه توضيح مع التمثيل إن لزم الأمر ذلك.

و –إذا كانت المعلومات تخص شخصا محددا فيستحسن أن تكون المقابلة على انفراد، وبمعزل عن بقية الأفراد والعاملين معه، أو الذين يشاركونه في النشاط الاجتماعي أو الوظيفي المعني بالمقابلة.

ز –تجنب طرح الأسئلة التي يمكن أن تثير حساسية لدى المستجيب في بداية المقابلة.

ح –بدء كل سؤال بتقديم مناسب يساعد المستجيب على فهم السؤال ويشجعه على الإجابة بحرية كافية.

ط –حسن الانصات إلى المستجيب وتجنب مقاطعته والعمل على حثه على إعطاء المزيد من المعلومات.

ك –ينبغي طرح سؤال واحد في المرة الواحدة.

4– **تسجيل المعلومات:** ويراعي الباحث في هذه الخطوة ما يلي[1]:

أ –تسجيل الإجابات والملاحظات التي يبديها الشخص المعني بالمقابلة ساعة إجراء المقابلة.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص145.

ب –يسجل الباحث نفس الكلمات المستخدمة من قبل المبحوثين، ويبتعد عن تفسير معاني العبارات التي يعطونها، بل يطلب منهم التفسير، إذا تطلب الأمر ذلك.

ج–تسجيل البيانات والملاحظات الأساسية على مجموعة أوراق معدة مسبقا.

د –إجراء التوازن بين الحوار والحديث والتعقيب من جهة، وبين تسجيل وكتابة إجابات المقابلة من جهة أخرى.

هـ –يستحسن تسجيل الحوار والإجابات بواسطة جهاز التسجيل الصوتي، إذا أمكن ذلك، أو سمح بذلك.

و –الحرص على الحياد وعدم إظهار المعارضة أو الدهشة أو التعجب مما يمكن أن يؤثر على إجابات المبحوث.

ز –إظهار الأناة والصبر مع المستجيب الذي يظهر التعالي على الباحث بدافع أنه أكثر فهما وإدراكا للموضوع من الباحث.

سادسا: إنهاء المقابلة:

يجب أن تنهي المقابلة بعد تحقيق هدفها، وإنهاء المقابلة مهم بقدر أهمية بدأها ويجب أن يكون متدرجا وليس مفاجئا بانتهاء الزمن ووقت العمل، كي لا يشعر المستجيب بالإحباط والرفض .[1]

سابعا: تقييم المقابلة:

للمقابلة مزايا وعيوب نوجزها كما يأتي:

1–مزايا المقابلة:

[1] مراد بن حرز الله، مرجع سابق، ص 22.

تتمتع المقابلة بجملة من الايجابيات نوجزها فيما يلي[1]:

– تمكن الباحث من الحصول على البيانات المطلوبة بسرعة.

– تقنية ومرنة الاستعمال أي أنها تتيح للباحث فرصة تحديد وصياغة وترتيب الأسئلة مع توضيح المصطلحات الغير واضحة.

– التحكم بوضع المقابلة أي أنها تمنح للباحث فرصة للسيطرة على وضع المقابلة، والتأكد من أن المبحوث قد فهم السؤال بطريقة صحيحة، حيث يستطيع الباحث أن يضمن إجابة المبحوث في كل الأسئلة وفق الترتيب الذي يريده، كما يكون بإمكان الباحث تدوين الزمن ومكان المقابلة مما يسمح له بتفسير الإجابة بدقة أكبر خاصة عندما تقع بعض الأحداث خلال فترة المقابلة التي يمكن أن تؤثر على إجابات المبحوثين.

– يكون معدل استجابة المبحوثين أعلى في المقابلة مقارنة مع بقية أدوات البحث العلمي.

– تمكن المقابلة الباحث من جمع معلومات إضافية عن المبحوث كبعض السمات الشخصية عنه وعن بيئته والتي يمكن أن تساعده في تفسير النتائج.

– العمق والحصول على معلومات منفصلة حيث يستطيع الباحث إجراء تحسينات كثيرة عليها من حيث نوعية المعلومات التي يحصل عليها، كما بإمكانه استخدام أساليب متنوعة للتغلب على عدم رغبة المستجيب على الاستجابة.

– تسمح المقابلة بقدر كبير من المرونة أثناء إلقاء الأسئلة.

– ينتج عن المقابلة ردود أفعال عفوية يسجلها الباحث ليستفيد منها في مرحلة تحليل البيانات.

2– عيوب المقابلة:

[1] عمر عبد الجبار محمد أحمد، المرجع السابق، ص72.

رغم شيوع استخدام المقابلة كطريقة من طرق البحث العلمي إلا أنها تولد مجموعة من الأخطاء التي تؤثر في نتائجها نذكر منها:[1]

– قد يتأثر الباحث بالمظهر الشخصي المبحوث أو طريقة كلامه واستجاباته، فقد ترتبط عنده خبرات ذاتية ذات معنى خاص.

– تكاليف المقابلة أعلى من التقنيات الأخرى لما تتضمنه من اختبار وتدريب الأشخاص الذين سيجرون المقابلة ودفع أجورهم، إضافة للوقت الذي تستغرقه التقنيات الأخرى خاصة الاستبيان ، لأنه بإمكان الباحث معرفة الكثير من المبحوثين مثل أسمائهم و عناوينهم ...الخ ، لذا يشعر المبحوث بنوع من الإحراج والخطر بعض الأحيان ، خاصة عندما تكون الأسئلة تتعلق ببعض القضايا الحساسة مثل: المجال السياسي أو الشخصي...إلخ.[2]

مثال:

تم توجيه سؤال للأساتذة المشرفين عن أبرز الصعوبات التي تواجه الطلبة في إعداد مذكراتهم الجامعية على اختلافها (أطروحة دكتوراه، رسالة ماجستير، مذكرة ماستر، مذكرة ليسانس):

- ✓ حيث أجاب المشرف الأول: " الصعوبة الكبرى تكمن في اختيار العنوان بسبب التكرار ، و هذا يعود للكم الهائل من الطلبة الملتحقين بكليات الحقوق.
- ✓ كما أجاب المشرف الثاني : " إن أهم الصعوبات التي تواجه الطالب هو اختيار الموضوع خاصة أن المواضيع التي تطرح (مكررة ، غير جيدة ، مستهلكة ، و بعضها غير قابل للتطبيق ...) "

ثم طرح السؤال الثاني عليهم لإعطاء رأيهم كمشرفين على أنسب المعايير التي يجب إتباعها في إعداد المذكرات الجامعية على اختلافها :

[1] مليكة غواظني، المرجع السابق، 185.

[2] المرجع نفسه، ص 185.

- ✓ فأجاب المشرف الأول: " اختيار الموضوع المناسب من حيث الأهمية ومن حيث القدرة على تطبيقه بأن يكون غير مكرر، جديد، غير مستهلك "
- ✓ و أجاب المشرف الثاني : " أن يكون موضوع البحث واقعيا ، جديدا ، و بحثا مجديا مفيدا "[1]

المطلب الثالث: الملاحظة:

سنتطرق إلى تعريف الملاحظةوشروطها وأنواعها وخطوات إجراءها وتقييمها.

أولا: تعريف الملاحظة:

تعتبر الملاحظة سلوك يعتمد أساسا على الإدراك الحسي في التركيز على الظواهر أو الأحداث المختلفة بهدف تفسيرها ومعرفة أسبابها وكيفية الوصول إلى القوانين التي تحكمها ومدى نجاعة التدابير التي تجمها. كما أنها وسيلة من الوسائل التي عرفها الإنسان واستخدمها في جميع بياناته ومعلوماته عن بيئته ومجتمعه منذ أقدم العصور إلى حد الآن .[2]

ثانيا: شروط الملاحظة:

حتى تكون الملاحظة أداة علمية فعالة لا بد من توفر شروط نذكر منها:[3]

1- **التنظيم والضبط:** أي أن تكون على أساس سؤال أو مشكلة وفرضية مبدئية توجه هذه الملاحظة وترتب خطوطها.

2- الموضوعية: أي أن تبتعد عن التحيز بحيث لا تسمح للباحث نفسه أن يأخذ ما يؤيد فرضيته وترك ما لا يؤيدها.

3- الدقة: بحيث يلجأ الباحث إلى القياس كلما أمكن ذلك وهو غاية أساسية من أسس العلم.

---

[1] محمد هاشم، واقع رسائل الماجستير وجودتها في كليات العلوم التربوية، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستر في الادارة التربوية ببكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص ص56-65.

[2] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 148

[3] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص ص262-263.

4- أن يكون الملاحظ مؤهلا للملاحظة: أي أن يكون سليم الحواس، قادرا على الانتباه وفي وضع جسمي ونفسي ومادي يمكنه من الملاحظة.

5- أن يتم تسجيلها بسرعة: لأن الاعتماد على الذاكرة غير مضمون.

6- التخطيط للملاحظة: فهو يشير إلى وضع خطة علمية يسير الملاحظ وفقها ويتبع خطوطها.

7- الاستعانة بأداة: يجب على الملاحظ الاستعانة بوسيلة تمكنه من الدقة في الملاحظة.

ثالثا: أنواع الملاحظة:

هناك عدة أنواع للملاحظة كأداة لانجاز البحوث العلمية نذكر منها:

1- الملاحظة البسيطة:

وهي الملاحظة المبسطة التي تحدث تلقائيا في ظروف طبيعية دون أن تخضع لضوابط علمية أو استخدام الأدوات الميكانيكية كالمسجلات والكاميرات مثلا، بحيث يفيد هذا النوع في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف لجمع المعلومات والبيانات الأولية عن الظواهر تمهيدا لدراساتها دراسة معمقة ومنظمة في المستقبل[1].

2-الملاحظة المنظمة:

وتسمى أيضا بالملاحظة العلمية أو المخططة، فهي تخضع لدرجة عالية من الضبط العلمي ويتم فيها تحديد الزمان والمكان، كما تستخدم فيها الآلات الميكانيكية، وتكمن أهمية هذه الملاحظة أنها تستخدم لتحقيق هدف علمي محدد وتمثل قاعدة العلم. [2]

رابعا: خطوات إجراء الملاحظة:

[1] حسين رشوان، المرجع السابق، ص ص152-154.

[2] المرجع نفسه، ص 155-156.

لنجاح الباحث في استعمال الملاحظة في البحث العلمي تمكنه من تحقيق هدفه، لابد عليه من اتباع خطوات هامة تتمثل في[1]:

1- تحديد الهدف: عند تحديد الباحث للهدف الذي يسعى للوصول إليه في بحثه يسهل عليه تحديد الإجراءات التي سوف يتبعها في إجراء ملاحظته.

2-تحديد الوحدات التي تستخدم للملاحظة.

3-تحديد الوقت اللازم لاستخدام الملاحظة.

4- التحضير: على الباحث تحضير الوسائل الملائمة لتسجيل السلوك ولمواقف المراد ملاحظتها كأداة الكاميرا وفيديو التسجيل الصوري والسمعي، مع تحديد الفترة الزمنية والمكان المناسبين.

5- التأني بالملاحظة: على الباحث التدرج والترتيب في إتباعه للسلوك أو الظاهرة بدقة وانتظام.

6- تسجيل البيانات: حيث يتحتم على الباحث تسجيل البيانات التي تقع ضمن نطاق ملاحظاته، وهي مرحلة تظهر قدرته على استيعاب ما هو مطلوب منها وفقا لمقتضيات البحث.

خامسا: تقييم الملاحظة:

سنتناول مزايا وعيوب الملاحظة وتتمثل في[2]:

1- مزايا الملاحظة:

تشكل الملاحظة أهمية بالغة للباحث، حيث تتميز بجملة من المزايا نلخصها كما يأتي:

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص84.

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص345.

– أفضل طريقة مباشرة لدراسة عدة أنواع من الظواهر، فهناك العديد من جوانب السلوك الإنساني لا يمكنك دراسته إلا عن طريق الملاحظة العلمية المنظمة.

– تسمح بتسجيل الملاحظة وقت حدوثها.

– تمكن الباحث من جمع البيانات والمعلومات تحت ظروف سلوكية مألوفة.

– لا تتطلب جهودا كبيرة بالمقارنة مع باقي الطرق الأخرى.

– تسمح بالوصول إلى معلومات وبيانات قد لا تخطر في ذهن الباحث قبل إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة أفراد العينة الذي يقوم بملاحظتهم.

– درجة الثقة في المعلومات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة العلمية المنظمة أكبر منها في بقية أدوات البحث وذلك سبب أن المعلومات تستنتج من سلوك طبيعي غير متكلف. [1]

2– عيوب الملاحظة:

برغم إيجابيات أداة الملاحظة، غير أن لها سلبيات نلخصها فيما يأتي[2]:

– لا يمكن للباحث أن يجمع كافة المعلومات التي تخرج عن إطار الزمان والمكان الذي يجري دراسته فيه.

– قد يتعرض الباحث للخطر في بعض أنواع الدراسات، كما أن هناك بعض الموضوعات التي يصعب عليه استخدام أسلوب الملاحظة فيها كالخلافات الزوجية.

– التحيز من قبل الباحث الذي قد يكون مقصودا بسبب تأثره بالأفراد أو أن يكون تحيزا غير مباشر عن طريق عدم نجاح الباحث في تفسير ظاهرة ما.

مثال:

[1] حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص ص 164 –165.

[2] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص ص264–265.

الملاحظة وأثرها في تحقيق النجاح والتطور الوظيفي وذلك على مستوى الأفراد داخل الشركات فعلى سبيل المثال[1]:

لنقوم بفرض أن موظف ما داخل شركة يواجه وقت عصيبا لكي يقوم بتسليم بعض الأوراق والمهام المطلوبة منه في وقت محدد، ومع ذلك يتميز هذا الفرد بتقديم جودة عالية في عمله، في هذه الحالة سوف يحاول مدير العمل التقليدي الذي لا يملك مهارة الملاحظة بأن يقوم بتحفيز هذا الفرد إما عن طريق نظام المكافآت أو عن طريق تهديده بالخصم، أو أي نوع آخر من العقوبة وذلك لتحفيزه على تسليم المهام المطلوبة منه في الوقت المناسب

لكن تخيل الموقف هذا مرة أخرى مع مدير آخر ولكن يمتلك مهارة الملاحظة، فسوف يلاحظ المدير أن هذا الفرد يواجه مشكلة في الالتزام بالمواعيد النهائية لتسليم العمل وذلك في الأسبوع الثالث من كل شهر، في ذلك الوقت ومن خلال طرح بعض الأسئلة على هذا الشخص قد يكتشف المدير أن الموظف منفصل عن زوجته، ويعتني بطفلته لمدة اسبوع واحد من كل شهر، وهو الاسبوع الثالث الذي لاحظ فيه التقصير.

ومن خلال الوصول إلى هذه النتائج سوف يتعامل المدير مع الأمر بكفاءة عالية، فسوف يحرص على إعطاء المهام المطلوبة لهذا الموظف أبكر من المعتاد، أو قد يعطيه خيار أن يعمل من المنزل في بعض الأيام، وذلك بدلاً من أن يلجأ إلى التهديد والضغط اللذان قد يؤديان إلى التسبب بخسارة شخص ذو كفاءة عالية، ويمتلك مهارة عالية للعمل في الشركة، وهذا المدير قد اكتسب هذه المهارة مع مرور الوقت ومن خلال التدريب والتمرين.

المطلب الرابع: المحاكاة:

[1] ابتسام مهران، أمثلة على مهارة الملاحظة، مقال منشور، تاريخ النشر:2021/01/29، على الرابط: https://www.almrsal.com/post/993849 ، تاريخ الاطلاع:2022/06/07، ساعة الاطلاع:05:36.

تستخدم أداة المحاكاة بكثرة في المجالات الاقتصادية، أما في المجال القانوني لا نجد لها وجود بالكاد، ذلك لصعوبة تطبيق إجراءاتها بسبب الطبيعة القانونية الخاصة للبحوث العلمية في المجال القانوني.

أولا: تعريف المحاكاة:

يمكن تعريف المحاكاة بعدة تعريفات ومفاهيم، غير أنها تؤدي إلى هدف واحد، إذ يمكن استعراض التعريفات الآتية للمحاكاة.

حيث تعرف على أنها:" أسلوب بهدف إلى إجراء تجارب باستخدام نماذج رياضية ومنطقية تصف سلوك النظم باستخدام الحاسبات الالكترونية خلال فترات زمنية متعددة، فالمحاكاة عملية تنظيم رمزي للنظام، ولكن تحتوي على عدد كاف من العلاقات الجوهرية بحيث تجعل نتائج التمثيل مطابقة للنظام، فهي محاولة لوضع تشبيه للواقع العملي دون المساس به " . [1]

وهناك من يعرفها:" تقليد خصائص وسمات النظام الحقيقي، وتبني فكرتها الأساسية على تقليد الموقف من عالم الواقع باستخدام النموذج الرياضي الذي لا يؤثر على الأداء ". [2]

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن المحاكاة عبارة عن انتاج سلوك نظام معين باستخدام الحاسوب لقياس تأثيرات التغيرات على الخصائص التشغيلية المطلوبة في واقع الحال.

ثانيا: خصائص المحاكاة:

يمكن إبراز أهم الخصائص التي تميز مفهوم المحاكاة كما يلي[3]:

-تعتبر المحاكاة منهج عام لحل المشاكل، حيث تتضمن إطار عام يعالج فيه مجموعة من المشاكل التي تواجه النظام باستخدام طرق ونماذج معينة.

[1] بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، استخدام نموذج المحاكاة في تخطيط أرباح المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 18 ،2018، ص 283.

[2] المرجع نفسه، ص 284.

[3] بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص 283.

-أن منهج المحاكاة يبدأ ببناء نموذج رياضي يعبر عن المتغيرات الرئيسية والمتداخلة والمتبادلة التأثير، تهدف إلى اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة.

- تعتمد المحاكاة على التجريب باستخدام الحاسب الإلكتروني خلال فترات زمنية معينة .

- لا تعتمد المحاكاة على نموذج رياضي معين بل يختلف من نظام لآخر ولتحقيق فعالية في التفسير والتنبؤ بسلوك ظاهرة معينة، يجب المحافظة على تبسيط العلاقات المتشابكة التي تؤثر على الظاهرة المدروسة بشكل يمكن معه التركيز على العلاقات الأساسية التي تسهم بجزء كبير في التفسير.

ثالثا: أنواع المحاكاة:

نظرا لطبيعة أداة المحاكاة فهي تتنوع بحسب استعمالاتها.

1- محاكاة الأحداث المنفصلة والمحاكاة المتصلة: تتطلب محاكاة الأحداث المنفصلة حدوث نشاطات منفصلة في الزمن تؤدي إلى تغير حالة النظام، فعند محاكاة خط إنتاج مثلا ، فان الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام تشمل وصول أمر توريد في العميل وتوقف ماكينته وانتهاء خطوة من خطوات التصنيع، هذه الأحداث كلها يجب أن تحدث في فترات زمنية متباعدة عكس المحاكاة المتصلة التي تكون فيها التغيرات الرئيسة تتغير بشكل مستمر مع الزمن[1] .

2- محاكاة ديناميكية ومحاكاة ستاتيكية: لا تعتمد المحاكاة الستاتيكية على مرور الزمن، في المقابل المحاكاة الديناميكية تعتمد أساسا على مرور الوقت، وفي هذه النماذج نبدأ من زمن صفر ثم يبدأ الزمن في المرور وتحدث الأحداث مع مرور الزمن[2].

3- محاكاة عشوائية ومحاكاة محددة: بعض الأنظمة تتطلب أحداثها أن تتم في زمن محدد مثل حركة معدات أوتوماتيكية بسرعة ثابتة، في هذه الحالة نستخدم المحاكاة المحددة أي

[1] بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص284.

[2] المرجع نفسه، ص284.

المداخلات التي تبنى عليها النماذج ثابتة ولكن في معظم الأنظمة فان المدخلات تتميز بالعشوائية وبالتالي تسمى بالمحاكاة العشوائية أي محاكاة الأنظمة التي بها متغيرات عشوائية. [1]

رابعا: خطوات عمل نموذج المحاكاة:

لكي يكون نموذج المحاكاة صحيحا لا بد من اتباع عدة خطوات[2]:

1- صياغة المشكلة:

وذلك من خلال تقديم وصف شامل للمشكلة المراد عمل نموذج محاكاة لها، حيث في البداية نقوم بتحديد المشكلة الخاضعة للبحث، ثم نبحث عن المعلومات الدقيقة للمشكلة مرورا بالإجراءات التي سيتم من خلالها وضع نموذج المحاكاة لهذه المشكلة ووضع البيانات اللازمة للنموذج.

2- صياغة النموذج:

يتم إعداد نموذج رياضي ومنطقي للمشكلة كما في نماذج بحوث العمليات الباقية كلها ، ولكن هذا النموذج يكون مصغر عن الأصلي، و جب أن لا يتعرض للجزئيات، ولكن قبل ذلك يجب دراسة نظام المشكلة إحصائيا وديناميكيا ، والنموذج المحدد يجب أن يكون بسيطا الفهم ولكن يظهر أهم مميزات نظام المشكلة بشكل واقعي.

3- تصميم النموذج:

[1] المرجع نفسه، ص284.

[2] فتحي خليل حمدان، بحوث العمليات مع تطبيقات الحاسوب، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2010، ص ص 439-441، مشار إليه في: بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص284.

يتم عادة تصميم برنامج الحاسوب وتنفيذ النموذج عليه حيث يتم تنفيذ البرنامج بإحدى لغات المحاكاة. كما يتم اختيار النتيجة من حيث ملازمتها للواقع والحل الصحيح إذا كانت المحاكاة أعطت الأفضل يقبل النموذج ولا يتم تغيير الفرضيات البديلة.

خامسا: فوائد المحاكاة:

تمثل أداة المحاكاة أهمية بالغة في المجال الاقتصادي والصناعي[1]:

– أنها سهلة الاستخدام تجعله أكثر نجاعة من النماذج الإحصائية التحليلية التقليدية التي تحتاج الى فرضيات وتعقيدات أكثر.

– تساعد في حل نماذج معقدة التي يصعب حلها من خلال النماذج الرياضية التقليدية.

– تساعد في فهم مختلف السلوكيات والأنشطة مما يؤدي إلى تجنب المخاطر والمشاكل التي قد تحدث، وكذلك تتيح الفرصة أمام الإدارة في عمل تجاري عدة على النموذج.

– تسمح لمن يستخدم القرار في الإدارة نجاحات وخبرات جديدة في حل المشاكل التي تواجهه، حيث يمكن تطبيقه على نطاق واسع من المواقف.

مثال:[2]

افترض أننا مؤسسة أو مكتب خدمي ووظيفتنا هي تلبية الطلبات التي تصلنا من العملاء. يصل إلى المكتب عميل كل ثلاث دقائق (افترض أن هذه عملية منتظمة لتبسيط المثال). كل عميل يقدم طلبه إلى موظف الاستقبال الذي يناقشه في الطلب حتى يتأكد أن الطلب مكتوب بالشكل المطلوب. يتوجه العميل بعد ذلك إلى موظف السجلات الذي يفحص طلبه ويعطيه

[1] بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص283–284.

[2] سامح فهمي، أمثلة توضيحية لاستخدام المحاكاة، مقال منشور على مدونة تناقش مواضيع الإدارة والهندسة الصناعية، تاريخ النشر:2006/08/17، على الرابط:https://samehar.wordpress.com/2006/08/17/g817 / تاريخ الاطلاع: 2022/06/07، ساعة الاطلاع:06:12

الشهادة المطلوبة. بعد ذلك يتوجه العميل إلى مدير المكتب لاعتماد الشهادة ثم يغادر المكتب. لدينا عدد 2 موظف سجلات وموظف واحد للاستقبال.

افترض أننا قمنا بتسجيل الوقت الذي يحتاجه كل موظف لإتمام التعامل مع عميل واحد وكانت النتائج كالآتي:

- موظف الاستقبال:

نسبة	10%	من	العملاء	يحتاجون 2	دقائق
نسبة	20%	من	العملاء	يحتاجون 2.8	دقائق
نسبة	40%	من	العملاء	يحتاجون 3.1	دقائق
نسبة	20%	من	العملاء	يحتاجون 3.2	دقائق

نسبة 10% من العملاء يحتاجون 3.6 دقائق

- موظف السجلات:

نسبة	10%	من	العملاء	يحتاجون 2.4	دقائق
نسبة	25%	من	العملاء	يحتاجون2.7	دقائق
نسبة	30%	من	العملاء	يحتاجون 3.1	دقائق
نسبة	25%	من	العملاء	يحتاجون 3.2	دقائق

نسبة 10% من العملاء يحتاجون 3.3 دقائق

- المدير:

نسبة	30%	من	العملاء	يحتاجون 1.0	دقائق
نسبة	40%	من	العملاء	يحتاجون 1.5	دقائق

نسبة 30% من العملاء يحتاجون 2.0 دقائق

نظرا لأن موظف الاستقبال يحتاج وقتا أطول من موظف السجلات ومن المدير فإننا قد نقوم بإضافة موظف آخر في الاستقبال ولكننا نريد أن نتأكد أن هذا الموظف الجديد سيقوم بتقليل زمن انتظار العملاء بقدر يكافئ تكلفة تعيين موظف جديد.

يمكننا استخدام المحاكاة لدراسة هذه العملية. يوجد العديد من البرامج المتاحة في السوق والتي قد تستخدم لدراسة هذه المشكلة مثل: برنامج (ProModel).

وكانت النتائج:[1]

- الوضع الحالي:

متوسط الوقت الذي ينتظره العميل في جميع المراحل= 14.8 دقيقة

متوسط الوقت الكلي الذي يحتاجه العميل= 23.50 دقيقة

أقصى طول لطابور انتظار موظف الاستقبال= 9 عملاء

أقصى طول لطابور انتظار موظف السجلات= 4 عملاء

أقصى طول لطابور انتظار مدير المكتب= 1 عميل

متوسط وقت انتظار موظف الاستقبال= 12.7 دقيقة

متوسط وقت انتظار موظف السجلات = 3.2 دقيقة

متوسط وقت انتظار المدير = 0.08 دقيقة

النسبة المئوية لانشغال موظف الاستقبال= 99.7 %

النسبة المئوية لانشغال المدير= 50 %

بالطبع هذه البيانات قد لا تكون جديدة لأنها تمثل الواقع ويفترض أن نتأكد من مطابقة بعضها للواقع للتأكد من صحة نموذج المحاكاة

[1] سامح فهمي، المرجع السابق، ص2.

- الحالة الثانية[1]:

نريد الآن أن ندرس تأثير تعيين موظف آخر في الاستقبال

متوسط الوقت الذي ينتظره العميل في جميع المراحل= 1.8 دقيقة

متوسط الوقت الكلي الذي يحتاجه العميل= 9.29 دقيقة

أقصى طول لطابور انتظار موظف الاستقبال= 1 عميل

أقصى طول لطابور انتظار موظف السجلات= 3 عملاء

أقصى طول لطابور انتظار مدير المكتب= 1 عميل

متوسط وقت انتظار موظف الاستقبال= 0.04 دقيقة

متوسط وقت انتظار موظف السجلات = 1.7 دقيقة

متوسط وقت انتظار المدير = 0.08 دقيقة

النسبة المئوية لانشغال موظف الاستقبال (متوسط الموظفين)= 50 %

النسبة المئوية لانشغال موظف السجلات= 100 %

النسبة المئوية لانشغال المدير= 50 %

كما ترى فإن الانتظار في الطابور الأول قد تناقص من 9 عملاء إلى عميل واحد من 12.7 دقيقة إلى 0.04 دقيقة.

- **مناقشة:**

هل كان يمكننا الوصول إلى هذه النتائج بالحسابات المعتمدة على المتوسط الحسابي؟ لو أخذنا المتوسط الحسابي لأوقات خدمة عميل واحد سنجدها 2.99، 2.98، 1.5 دقيقة لكل من موظف الاستقبال وموظف السجلات والمدير على التوالي. بما أن جميع أوقات الخدمة أقل من

[1] سامح فهمي، المرجع السابق، ص2.

معدل وصول العملاء وهو ثلاث دقائق فإنه لن يكون هناك أي طوابير انتظار. بالطبع هذه نتيجة لا علاقة لها بالواقع لأنها أهملت التغير في زمن الخدمة من عميل لآخر

باستخدام المحاكاة أمكننا أن نأخذ في الاعتبار التوزيع الحقيقي لأوقات الخدمة وبالتالي فهو مماثل جدا للواقع. كذلك أمكننا معرفة أوقات الانتظار وأقصى طول لكل طابور انتظار ونسبة تشغيل كل موظف وأتاح لنا دراسة الحلول المقترحة وتقدير الفائدة الحقيقية لتوظيف موظف جديد في الاستقبال.

النسبة المئوية لانشغال موظف الاستقبال= 99.9 %

المطلب الخامس: العينة:

في هذا الشأن لا تقل أداة العينة أهمية عن باقي أدوات البحث العلمي.

أولا: تعريف العينة:

تعرف العينة على أنها عملية اختيار وحدات سواء أفراد أو منظمات من مجتمع بعينه، تشكل نموذج يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالدراسة، تكون ممثلة له حاملة لصفاته المشتركة[1]، حيث تغني هذه الأداة الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات، وفي هذا المجال وجب التفريق بين العينة ومجتمع البحث، فالعينة هي الإجابة على تساؤل الباحث، أما مجتمع البحث فهو جميع مفردات المشكلة التي سيدرسها الباحث. [2]

إن أداة العينة جزء من الظاهرة تستخدم كأساس لتقدير الكل الذي يصعب أو يستحيل دراسته بصورة كلية لأسباب بواقع الظاهرة أو بالكلفة أو الوقت[3].

ثانيا: شروط العينة:

[1] عمر عبد الجبار محمود أحمد، المرجع السابق، ص 50.

[2] عمر عبد الجبار محمود أحمد، المرجع السابق، ص 50.

[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص24.

لضمان تمثيل سليم و شامل لمجتمع الدراسة، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار تكافؤ فرص اختيار عناصر مجتمع الدراسة ضمان لعدم الوقوع في انحراف العينة، وضرورة أن يكون حجم العينة كافي لضمان دقة النتائج وتمثيلها للمجتمع تمثيلا صحيحا، وتجنب الوقوع في بعض الأخطاء الشائعة عند اختيار العينة (الذي قد يكون عشوائي عندما يرتبط بأسلوب اختيار مفردة أو عنصر واحد، أو خطأ التحيز عندما يقع الباحث تحت تأثير يجعله منحازا لفكرة معينة، أو عند اختيار عينات لا تنتمي لمجتمع الدراسة) [1].

ثالثا: أنواع العينات:

للعينة أنواع عديدة نذكر منها:

1- العينة العشوائية البسيطة:

يتم اختيار أفراد العينة في هذا النوع بشكل عشوائي، بحيث يعطي لكل فرد من المجتمع الفرصة نفسها التي تعطي لغيرة عند الاختيار، وهنا يكون لكل فرد منها فرصة متكافئة في الاختيار أو يكون نصيب كل فرد من احتمال أن يسأل أو يستجوب مساويا لنصيب أي فرد آخر من المجتمع .[2]

2- العينة الطبقية:

يعد هذا النوع من العينات شائع الاستخدام ضمانا لتمثيل مختلف مجموعات مجتمع البحث في عينة الدراسة، ويتم تقسيم المجتمع إلى جزئيات تسمى بالطبقات، بحيث تكون كل طبقة متجانسة بالنسبة للخصائص المطلوب دراستها، وباختيار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة يتم أخذ العينة الطبقية، وعادة ما تستخدم عندما يكون المجتمع غير متجانس. [3]

3- العينة المنتظمة:

[1] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 246.

[2] أحمد بدر، المرجع السابق ص 325.

[3] عبد الرشيد حافظ، المرجع السابق، ص ص 93-94.

وتتميز بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختيار، وهي أن يتم اختيار أفراد العينة وفقا لطريقة منتظمة، بحيث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في جميع الحالات[1].

4- العينة الغير عشوائية العرضية:

يعمد فيها الباحث إلى اختيار عدد من الأفراد الذين يستطيعون العثور عليهم في مكان ما، وفي فترة زمنية محددة وبشكل عرضي، أي عن طريق الصدفة، فهي لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وإنما تمثل العينة نفسها فقط[2].

رابعا: خطوات القيام بالعينة:

لانجاز العينة بشكل صحيح وهادف لا بد من اتباع الخطوات الآتية[3]:

- تحديد الهدف من البحث، حتى يتمكن الباحث من وضع التصميمات المطلوبة.
- تحديد مجتمع الدراسة وتعريفه بدقة.
- تحديد أساليب الحصول على البيانات.
- تحديد حجم العينة.
- تحديد البيانات والمعلومات المراد جمعها، بما يتتلائم مع أهداف المسح بالعينة.
- تحديد نوع العينة بشكل يسهل على المتخصصين مراجعتها وتقييمها، وهذه الوحدة قد تكون لاعبا أو فريقا أو ناديا رياضيا أو كلية رياضية مع تحديد المرحلة العمرية والزمان والمكان وأسباب اختيار البحث.

خامسا: تقييم العينة:

لأداة العينة مزايا وعيوب نذكر منها:

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص28.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص66.

[3] عيسى يونسي وسامية شينار وعائشة عماري، العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد07، العدد02، 2021، ص531.

1- مزايا العينة[1]:

- ان استخدام العينة يقلل من الزمن والتكلفة في الدراسات البحثية.

- يوفر استخدام العينة من عدد العمالة المطلوبة لانجاز البحث، فالعدد القليل يكفي للعمل الميداني وتحليل البيانات

- استخدام العينة يقودنا للحصول على دراسات دقيقة.

- تزودنا بنتائج أسرع مما لو درسنا المجتمع بأكمله.

2- عيوب العينة[2]:

- تحتاج العينة إلى أساليب وإجراءات للتعامل معها وإلا فان النتيجة تكون غير دقيقة.

- تحتاج لعينة كبيرة جدا إذا أردنا أن نقيس خصائص نادرة في المجتمع.

- إذا كانت خطة العينة معقدة فإننا نحتاج إلى عدد كبير من الأفراد لانجازها.

- من الممكن الا يكون تمثيل العينة تمثيلا صحيحا يمكن معه التأثير على نتائج الدراسة.

مثال عن العينة الطبقية[3]:

يتضمن أخذ العينات الطبقية التي تعد من اشهر انواع العينات في البحث العلمي حيث يقسم السكان إلى مجموعات سكانية فرعية قد تختلف بطرق مهمة ويتيح لك استخلاص استنتاجات أكثر دقة من خلال ضمان تمثيل كل مجموعة فرعية بشكل صحيح في العينة.

---

[1] منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص162.

[2] المرجع نفسه، ص162.

[3] دينا محمود، أمثلة عن عينات البحث، مقال منشور بتاريخ:2021/04/07، على الرابط: https://www.almrsal.com/post/1040060، تاريخ الاطلاع:2022/06/08، على الساعة:06:28.

لاستخدام طريقة أخذ العينات هذه، تقوم بتقسيم السكان إلى مجموعات فرعية (تسمى طبقات) بناءً على الخاصية ذات الصلة (مثل الجنس، الفئة العمرية، شريحة الدخل، الدور الوظيفي...إلخ

واستنادًا إلى النسب الإجمالية للسكان، يمكنك حساب عدد الأشخاص الذين يجب أخذ عينات منهم من كل مجموعة فرعية. ثم تستخدم العينات العشوائية أو المنهجية لتحديد عينة من كل مجموعة فرعية.

المطلب السادس: السرقة العلمية

تعد ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الجامعي من أبرز الظواهر السلبية التي تضر بسمعة الباحث ومصداقية وجودة البحث الأكاديمي. وعليه يلجأ الباحث إلى السطو على مجهودات الآخرين دون وازع ديني أو أخلاقي أو قانوني بما يمس بمبدأ النزاهة والأمانة العلمية التي هي أساس البحث العلمي والأكاديمي المتمثل في نسب كل فكرة أو منتوج علمي لصاحبه. ومنه توصف السرقة العلمية بكافة أشكالها على أنها جريمة علمية تتنافى مع مبدأ الأمانة العلمية الذي يجب أن تتوفر في البحوث العلمية.

من جانب آخر هناك أسباب عديدة لبروز ظاهرة السرقة العلمية كصعوبة الحصول على المراجع ونقص التحكم في مناهج وآليات وطرائق كتابة البحوث العلمية وقصر المدة الممنوحة لإنجاز أطروحات الدكتوراه والماجستير والماستر، فضلا عن الرغبة في الحصول على المنافع المادية المرتبطة بالبحث العلمي مثل: السرعة في الحصول على الوظيفة والترقيات...الخ إضافة إلى غياب الوازع الديني وموت الضمير وغياب الردع. إضافة إلى ما توفره تكنولوجيات الإعلام والاتصال من تقنيات على مختلف محركات البحث بما يسهل الحصول على المادة العلمية ونسخها وبالتالي يستطيع الباحث أن ينسبها إلى نفسه دون رقابة من الإدارة أو الأستاذ المشرف خاصة على مستوى انجاز مذكرات التخرج.

وبهدف الحد من ظاهرة السرقة العلمية بكافة أشكالها التي تنخر الجامعة الجزائرية لاسيما فيما يخص جودة وجدوى البحث العلمي، بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إصدار القرار الوزاري رقم:933 المؤرخ في:2016/07/28 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة

العلمية ومكافحتها ليكون الإطار المناسب لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك بالنص على تدابير وقائية مثل التحسيس والتوعية والرقابة ودور مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، وأخرى عقابية في حق الطالب أو الأستاذ المرتكبين لجريمة السرقة العلمية.

غير أن المشرع أصدر من جديد القرار رقم:1082 الصادر في :2020/12/27 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها يلغي بموجبه القرار رقم 933 سالف الذكر ويشمل القرار الجديد جملة من العناصر مثل: إدراج تعريف السرقة العلمية وتحديد حالاتها. والنص على تدابير التحسيس والتوعية لمنع السرقة العلمية من قبل الطلاب والأساتذة، بما في ذلك أثناء تدريب الدكتوراه وأنشطة البحث العلمي، وتنظيم التأطير في والدكتوراه ونشاطات البحث العلمي وتنفيذ تدابير الرقابة وإجراءات النظر في الاخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها.

أولا: تعريف السرقة العلمية:

تعود أصل كلمة "الانتحال" إلى الإغريق وهي تعني "هذا من هو منحرف ومخادع، أما عند الرومان فيعني خطف الأطفال واستعمالهم في تجارة العبيد[1] يتمحور مفهوم السرقة العلمية بكافة حالاتها ضمن الوسط الجامعي في السطو على مجهودات الآخرين أثناء إعداد الأطروحات والمذكرات بما يتنافى مع أصالة البحث العلمي والأمانة العلمية. في هذا الصدد عرفت وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك سعود، السرقة العلمية على أنها " السرقة العلمية في أبسط معانيها بأنّها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين بقصد أو من

[1] Youcef smara , PLAGIAT UNIVERSITAIRE : LE FLEAU DU SIECLE DE LA PRÉVENTION A L'ACTION,Article publier sur site : https://docplayer.fr/41872141-Plagiat-universitaire-le-fleau-du-siecle.html,Date:27/03/2019,Heure:09:16

غير قصد"[1]. كما تسمى أيضا بالانتحال وتعرف على أنها:" الانتحال هو إعادة استخدام عمل الآخرين"[2].

من جانب آخر نصت المادة3 من القرار الوزاري رقم:1082 المؤرخ في:2020/12/27 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها[3] على تعريف السرقة العلمية " تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى...".

وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا لذا يجب على الجامعات ومؤسسات البحث مواجهتها بصرامة، عن طريق تفعيل التمسك بمجموعة سلوكيات بحثية أثناء العمل خاصة الاتباع الدقيق لمنهجية كتابة البحوث العلمية مثل: تسجيل كافة بيانات المصادر والمراجع والاشارة الى أصحابها عند الاقتباس حتى ولو تم إعادة صياغتها في أسلوب جديد.[4]

يشير مصطلح (عمل) إلى كلمات و فكار الآخرين، وإلى الرسوم وبرامج الحاسوب و الفنون الإبداعية، والكتابات والرسوم التوضيحية والبيانية، وإلى كافة الأعمال المنشورة كالكتب والمقالات ، و أوراق العمل المقدمة للملتقيات العلمية، أضافة إلى الأطروحات والرسائل الأكاديمية[5]

---

[1] وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، جامعة الملك سعود، الاقتباس والسرقة العلمية في البحوث العلمية من منظور أخلاقي، ص 3، منشور على الموقع : https://www.ut.edu.sa/documents/1583338/728984d3-1c76-40e8-9212-2f01d3d2db48 بتاريخ:2019/03/20 على الساعة:09:52

[2] Jean-Noël Darde, La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires, parmi les causes principales du plagiat universitaire, Article Publier sur internet : www. archeologie-copier-coller.com/?p=13295 :Date :27/03/2019 ,Heure :09 :34.

[3] القرار الوزاري رقم:1082 المؤرخ في:2020/12/27 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[4] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية، دراسة وصفية تحليلة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، قسم المعلومات ومصادر التعلم، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص09-10.

[5] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، المرجع، ص9.

وعليه حدد المشرع بدقة مفهوم السرقة العلمية والتي تقوم أساسا على جملة أفعال الانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية أو المنشورات العلمية والبيداغوجية التي يقوم بها الأستاذ أو الطالب على حد سواء.

ثانيا: أسباب السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية ظاهرة عالمية لا تقتصر على الجامعات الجزائرية فقط، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي. هناك أسباب كثيرة للسرقة العلمية منها ضعف المستوى العلمي والثقافي وغياب روح المبادرة لدى الباحث، إضافة الى ضعف العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب[1]، وعليه يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي[2]:

1- غياب الوازع الأخلاقي:

السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذاً لا أخلاق له، ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية. فخلق الأمانة عند المسلم يتعارض مع فعل السرقة أيا كان شكلها[3].

2- قِصر الوقت وصعوبة البحث:

من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الباحث أو الأستاذ لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وكذا التسهيلات التي توفرها تكنولوجيات

---

1 Youcef smara , Op.Cit,P16.

2 طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية على ضوء القرار الوزاري933، مركز جيل للبحث العلمي، كتاب أعمال الملتقى المشترك: حول الأمانة العلمية المنعقد بتاريخ:2017/07/11، الجزائر، ص88.

3 عبد الجليل طواهير، آليات الوقاية من السرقة العلمية على ضوء القرار الوزاري1082، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم *السياسية* جامعة عمار ثليجي الأغواط –الجزائر، المجلد4، العدد7، حوان2020، ص231.

الاعلام والاتصال، والضغط الكبير على المجلات العلمية لنشر المقالات.[1] كما أن دفع السارق اللوم عنه بقلة الوقت لا مبرر له، فكان عليه استثمار كل وقته المتاح له[2].

3-تقصير المشرف في القيام بدوره:

للأسف الشديد هناك تقصير كبير من بعض المشرفين على الأطروحات والمذكرات ويرجع سبب ذلك إلى تهافت الطلبة على بعض الأسماء اللامعة وأنانية بعض الأستاذة في الاستحواذ على أكبر عدد من الاشراف بهدف الترقية، مما ينتج عنه في الأخير تقصير شديد في عملية الاشراف يجعل الباحث يعمل لوحده دون توجيه وبالتالي إمكانية سقوطه في فخ السرقة العلمية.

3- عدم الالمام بالمناهج:

أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، التي تُجنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية.

4- استعجال الترقية:

إن غياب الإرادة في البحث العلمي يُشكِّلُ دافعًا قويًّا نحو ارتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة إلى القيام بإنجاز المذكرات و البحوث العلمية و المقالات ليس حبًّا في التأليف و القيام بالبحث العلمي، و إنما لكسب المال و الحصول على الترقية في الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى علمي و شهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة[3].

ثالثا: حالات السرقة العلمية:

[1] Jean-Noël Darde ,Op.Cit,P3.

[2] معمري المسعود وعبد السلام بني حمد، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها أسبابها وطرق معالجتها، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد التاسع، سبتمبر 2017، ص4.

[3] عبد الجليل طواهير، المرجع السابق، ص232.

في هذا الصدد نصت المادة 2/3 من القرار الوزاري رقم 1082 (2020) على اثني عشر حالة(12) تدخل ضمن حالات السرقة العلمية، وهي:

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الأصليين.

-استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أُنجِزَ من قِبل هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملاً شخصيًّا.

-استعمال إنتاج فني معيَّن أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين.

-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

-قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يُشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادًا لسمعته العلمية.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

-استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.

-إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قِبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

وبهذا يكون القرار قد أحاط بكافة أشكال وحالات السرقة العلمية ضمانا لعدم إفلات المجرم من العقاب.

رابعا: بعض صور السرقة العلمية:

للسرقة العلمية صور عديدة ومختلفة، حيث يقوم الباحث باقتباس ونقل أفكار الأخرين ونسبها اليه دون مراعاة منهجية كتابة البحوث العلمية، وما سهل الأمر هو الإمكانات الهائلة التي توفرها تقنية الحوسبة والاتصال في مجال نقل المعلومات وتخزينها ومعالجتها.

كما تعد السرقة الشاملة للأفكار من اخطر أنواع السرقات الفكرية حيث يسطو السارق فيها على أفكار الغير سطوا جليا فينقل العبارات كما هي دون بذل للجهد مخالفا بذلك مبدأ الأمانة العلمية التي هي أساس البحث العلمي، ويمكن تصنيف الانتحال (السرقة العلمية) إلى خمس فئات[1]:

1- نسخ ولصق.

2- تبديل كلمة.

3- النمط.

4- المجاز.

[1] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، المرجع السابق، ص14.

5- الفكرة.

في هذا الصدد ذكر دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في إطار سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة بعض الأمثلة الشائعة للسرقة العلمية من أهمها[1]:

- نقل معلومات من الانترنت ونشرها أو إعادة استخدامها دون الإشارة إليها بعلامة الاقتباس.
- إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر مصدرها الحقيقي.
- تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في مصدر آخر دون الإشارة إليه.
- شراء نص من شخص آخر والادعاء بأنّه من تأليفك.
- استخدام رسم أو صورة أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب

خامسا: التدابير الوقائية والعقابية من السرقة العلمية.

اعتمد القرار الوزاري رقم: 1082 في مكافحته للسرقة العلمية كخطوة أولى على سياسة وقائية قبل الذهاب الى سياسة العقاب، تجلى ذلك في جملة من التدابير الوقائية كتدابير التحسيس والتوعية وتنظيم وتأطير التكوين والرقابة وإجراءات النظر في الاخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها.

1-تدابير التحسيس والتوعية:

اتبع القرار الوزاري سياسة تحسيسية توعوية في الوسط الجامعي بهدف غرس الوعي بخطورة هذه الظاهرة لمساسها بالأمانة العلمية وجودة البحث العلمي. وهذا ما نصت عليه المادة 4 من القرار الوزاري رقم:1082.

[1] عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها ؟،المملكة العربية السعودية، 2013، ص8، متاح على الموقع : https://units.imamu.edu.sa/colleges/science/FilesLibrary/Documents/08.pdf بتاريخ:2019/03/20، على الساعة:10:10

ويتم ذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي بقصد تجنب السرقة العلمة[1] خاصة طلبة أطروحات الدكتوراه والماجستير.

في الشأن نفسه نص القرار على ضرورة تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين هم بصدد تحضير أطروحات الدكتوراه، حيث تكتسي هذه الخطوة أهمية بالغة بغرض ربح الوقت وعدم الوقوع في السرقة العلمية [2].

من جهة أخرى تكون التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية أيضا بإدراج أخلاقيات البحث العلمي كمقياس يدرس للطلبة طوال مسارهم الدراسي في كافة أطوار التعليم العالي[3] ، وذلك لترسيخ هذه الأفكار و المعلومات و المكتسبات في ذهن الطالب، و تحضيره من كل الجوانب للقيام بعملية التأليف[4].

من تدابير التوعية والتحسيس أيضا هو اعداد ادلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق تكون بمثابة دليل يتبعه الطلبة والأساتذة أثناء لتسهيل اعداد اطروحات الدكتوراه والمذكرات بهدف تجنب السرقة العلمية[5].

كما نص القرار أيضا على ادراج عبارة تعهد بالنزاهة العلمية، إضافة الى التذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية وادراج ذلك في ملف الطالب[(6)]، والهدف منه هو تذكير الطلبة والأستاذة الباحثين والباحثين الدائمين بتحمل مسؤولياتهم في بداية اختيار مواضيعهم وتسجيلها.

2- تنظيم وتأطير التكوين:

[1] أنظر نص المادة 4 الفقرة 1 من القرار الوزاري رقم:1082.
[2] أنظر نص المادة 4 الفقرة 2من القرار الوزاري رقم:1082.
[3] أنظر نص المادة 4 الفقرة 3من القرار الوزاري رقم:1082.
[4] طالب ياسين، المرجع السابق، ص90.
[5] أنظر نص المادة 4 الفقرة 4من القرار الوزاري رقم:1082.
[6] أنظر نص المادة 4 الفقرة 5من القرار الوزاري رقم:1082.

تلعب المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي دورا بارزا في تسيير وتنظيم التأطير في الجامعة، حيث تتمتع هذه المجالس بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة على الأطروحات والمذكرات بدء بمرحلة اختيار العنوان وتعيين المشرف إلى غاية تعيين لجنة المناقشة والمصادقة على النتائج. غير أن هذه الصلاحيات المسندة للمجالس العلمية لم تكن مفعلة بشكل كامل إلى غاية صدور القرار الوزاري 1082 وهذا بموجب نص المادة5منه[1] ، التي نصت على جملة من الإجراءات التي لو طبقت جيدا لساهمت الى حد كبير في مكافحة ظاهرة السرقة العلمية، والتي يمكننا ايجازها كما يأتي:

-احترام تخصص الأستاذ في مجال الإشراف على نشاطات البحث، وهذا عامل مهم في مجال التحكم في الموضوع وتوجيه الطالب والكشف عن السرقة العلمية ان وجدت.

- تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للكشف عن السرقات العلمية، خاصة إذا تم تعيين هذا الخبرات على معايير الكفاءة لا الوساطة بهدف التسهيل وربح الوقت، فالخبير أو المحكم في مجال تخصصه يستطيع تمييز البحث الأكاديمي الجاد من البحث الذي تحول حوله شبهة السرقة العلمية.

-إنشاء قاعدة بيانات خاصة بعناوين الأطروحات و المذكرات و موضوعاتها، بحيث يستند عليها الطالب في اختيار موضوع لم يسبق تناوله من قبل، وذلك من أجل تجنب عملية النقل و السرقة العلمية،

وهذا أمر تقني في غاية الأهمية تستطيع من خلاله مؤسسات التعليم العالي رفض المواضيع التي تم تناوله سابقا واجبار الباحث على تناول مواضيع جديدة بما يخدم جدوى البحث العلمي.

- إلزام طالب الدكتوراه بالامضاء على ميثاق الأطروحة، وهي آلية تضع الباحث أمام مسؤولياته في حالة الاخلال بنزاهة وأصالة البحث العلمي، فيتوجب عليه احترام قواعد هذا الميثاق مثل: الجدية في العمل والنزاهة العلمية واحترام آجال الانتهاء من انجاز الأطروحة...الخ.

[1] أنظر نص المادة 5من القرار الوزاري رقم:1082.

– إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم البحث امام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم، بحيث تكون هذه التقارير حقيقية لا صورية، وهذا للأسف ما نلاحظه في الجامعة، بحث تعبر عن مدى التزام وتقدم الباحث في انجاز بحثه.

3– تدابير الرقابة:

لم يكتف القرار الوزاري 1082 بتدابير التحسيس والتوعية وتنظيم وتأطير التكوين، بل تعدى الأمر الى الزام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث الى اتخاذ تدابير رقابية للحد من السرقة العلمية نصت عليها المادتين 6و7 من القرار نفسه[1] نوجزها كما يلي:

–تأسيس على مستوى الموقع الالكترونية كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة و الأساتذة والباحثين، والأساتذة الباحثين الاستشفائيين يشمل كافة مخرجات البحث الأكاديمي.

–تأسيس قاعدة بيانات رقمية للأساتذة و الباحثين تشمل سيرهم الذاتية، منشوراتهم، مجالات اهتماماتهم العلمية و تخصصاتهم، للاستعانة بهم في مجال تقييم أنشطة البحث العلمي ذات الصلة بتخصصاتهم، بهف تحسين كفاءة وجودة البحث الأكاديمي.

–شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية، نظرا لما توفره تقنية المعلومات من إمكانات هائلة في هذا المجال.

في هذا المجال توفر تكنولوجيات الاعلام والاتصال إمكانات هائلة تتمثل في وجود برامج معلوماتية يمكن اقتناؤها من مصادرها بمبالغ مالية معقولة، أو باستعمال برامج توفرها شبكة الأنترنت مجانا[2].

[1] أنظر نص المادة 6من القرار الوزاري رقم:1082.

[2] لأكثر تفاصيل حول برمجيات الكشف عن السرقات العلمية، يرجى الاطلاع على، هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، المرجع السابق، ص ص16–18

كما نصت المادة 7 من القرار الوزاري 1082 على الزام كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوعه، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة[1].

إن الهدف من هذا الاجراء هو أخذ تعهد من الباحث عن عدم اللجوء الى السرقة العلمية وفي حالة ارتكابه لذلك يعتبر هذا التعهد حجة عليه.

وعليه يجب ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية أو مؤسسة بحث علمي بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى عن طريق شبكة اتصالات داخلية بهدف إنشاء قاعدة بيانات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية والانتحال الأكاديمي[2].

4-إجراءات النظر في الاخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها:

نصت المواد من 8 إلى 17 من القرار الوزاري 1082 على الإجراءات الخاصة بالطالب كما نصت المواد من 18 الى 26 من القرار نفسه على الإجراءات الخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم. كما أننا سنتطرق الى بعض النصائح لتفادي السرقة العلمية.

أ- الإجراءات الخاصة بالطالب:

نصت المواد من 8 الى 17 من القرار الوزاري 1082 على إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للطالب، حيث يستطيع أي شخص التبليغ عن سرقة علمية ارتكبها طالب، عن طريق تقرير كتابي مفصل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة المادية المثبتة حول السرقة العلمية ، والذي يتم تقديمه إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى لجنة

[1] أنظر نص المادة 7من القرار الوزاري رقم:933.

[2] طالب ياسين، المرجع السابق، ص92.

الآداب والأخلاقيات للمؤسسة لدراسته وإجراء التحقيقات و التحريات بشأن موضوع السرقة العلمية[1].

– بعد استلام ملف الطالب المرتكب للسرقة العلمية تقوم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بدراسته وتقديم تقريرها النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث للمؤسسة الجامعية، في أجل لا يتعدى ثلاثين يوما (30) يوما ابتداء من تاريخ إخطارها بالواقعة [2].

– وعليه إذا تضمن تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية في حق الطالب، يحال مباشرة على مجلس تأديب الوحدة بعد إعلامه كتابيا، من طرف مسؤول وحدة التعليم بالوقائع المنسوبة إليه و الأدلة المادية الثبوتية ومرفقا بمقرر الإحالة يتضمن تاريخ ومكان انعقاد مجلس تأديب الوحدة[3].

– يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في واقعة السرقة العلمية، حيث يقوم أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بتقديم تقريره، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب وكذا الأدلة التي سمحت بوقوع السرقة العلمية، ثم يستمع لدفوع الطالب المعني[4].

– يجب على الطالب أن يمثل شخصيا أمام مجلس التأديب ماعدا في حالة القوة القاهرة، كما يسمح له بإحضار شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، بشرط إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (03) أيام على الأقل. وإن تعذر عليه الحضور لأسباب مبررة يمكن تمثيله من قبل مدافعه، على أن يقوم بتقديم ملاحظاته و دفوعه كتابة قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (03) أيام[5].

[1] أنظر نص المادة 8من القرار الوزاري رقم:1082.

[2] أنظر نص المادة 9من القرار الوزاري رقم:1082.

[3] أنظر المادتان 10 و11من القرار الوزاري رقم:1082.

[4] أنظر المادتان 12 و13 من القرار الوزاري رقم:1082.

[5] أنظر المادة 14 من القرار الوزاري رقم:1082.

– يجب على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة إضافة إلى ملاحظات الطالب المتهم وتبريراته[1].

– بعد الدراسة والتشاور، يفصل مجلس تأديب وحدة التعليم و البحث في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به[2].

– بعد صدور قرار مجلس تأديب الوحدة، يمكن للطالب بموجب نص المادة 17 من القرار الوزاري 1082 الطعن فيه أمام مجلس تأديب المؤسسة، طبقا لأحكام القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11، حيث تجيز المادة 21 منه تقديم الطالب الذي صدر في حقة القرار التماسا كتابيا لدى مدير المؤسسة الجامعية[3].

ب– الإجراءات الخاصة بالأستاذ:

نصت المواد من 18 الى 26 من القرار الوزاري 1082 على إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للأستاذ، حيث يستطيع أي شخص التبليغ عن سرقة علمية ارتكبها استاذ، عن طريق تقرير كتابي مفصل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة المادية المثبتة حول السرقة العلمية ، والذي يتم تقديمه إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة لدراسته و إجراء التحقيقات و التحريات بشأن موضوع السرقة العلمية[4].

[1] أنظر المادة 15 من القرار الوزاري رقم:1082.

[2] أنظر المادة 16 من القرار الوزاري رقم:1082.

[3] تنص المادة 21 من القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11 يتضمن احداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها على:" يمكن للطالب المعاقب أن يلتمس كتابيا، العفو لدى مدير المؤسسة الجامعية، يقدم هذا الالتماس كتابيا ومؤرخا وممضيا، من قبل المعني في أجل أقصاه خمسة عشر(15) يوما بعد تبليغ القرار".، ص5.

[4] أنظر نص المادة 18من القرار الوزاري رقم:1082.

بعد استلام ملف الأستاذ المرتكب للسرقة العلمية تقوم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بدراسته وتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول المؤسسة، في أجل لا يتعدى خمسة عشر (45) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره بالواقعة [1].

وعليه نصت المادة 20 من القرار 1082 على أنه إذا تضمن تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية في حق الأستاذ، يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة الإدارية متساوية الأعضاء في الآجال المحدد وفق المادة166 من الأمر رقم:06-03 المؤرخ في:2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهي محددة بخمسة وأربعون يوما[2].

يحق للأستاذ المتهم أن يبلغ كتابيا بالأخطاء المنسوبة إليه والاطلاع على كافة ملفه التأديبي وتبليغه بتاريخ مثوله أمام اللجنة الإدارية متساوية الأعضاء بالبريد الموصى عليه في أجل خمسة عشر يوما(15) من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية[3].

تستمع اللجنة الإدارية متساوية الأعضاء للتقرير الذي يقوم أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بتقديمه، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للأستاذ وكذا الأدلة التي سمحت بوقوع السرقة العلمية، ثم يستمع لدفوع الأستاذ المعني[4].

- يجب على الأستاذ المثول شخصيا أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء ماعدا حالة القوة القاهرة، كما يمكن للأستاذ تقديم ملاحظاته كتابة أو شفوية والاستعانة بمدافع أو موظف، إضافة الى إمكانية تقديم الأستاذ المعنى التماسا للجنة لتمثيله بمدافع عنه في حالة الغياب

---

[1] أنظر نص المادة 19من القرار الوزاري رقم:1082.

[2] تنص المادة166 من الأمر06-03 المؤرخ في:2006/07/15 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على:" يجب أن يخطر المجلس التأديبي، بتقرير مبرر من السلطة التي لها صلاحيات التعيين، في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ معاينة الخطأ"، ج، ر، رقم:46 المؤرخة في:2006/07/16، ص15.
يسقط الخطأ المنسوب إلى الموظف بانقضاء هذا الأجل.

[3] أنظر المادة 21 من القرار الوزاري رقم:1082.

[4] أنظر المادة 22 من القرار الوزاري رقم:1082.

المبرر والمقبول، وفي كلتا الحالتين سواء بالنسبة للتمثيل أو الدفاع، يجب إخطار اللجنة كتابة بأسماء هؤلاء قبل ثلاثة(3) أيام من انعقاد اللجنة[1].

– يجب على اللجنة المتساوية الأعضاء أن تسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للأستاذ المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة إضافة إلى ملاحظات ودفوع الأستاذ[2].

– بعد الدراسة والتشاور، تفصل اللجنة المتساوية الأعضاء في الوقائع المنسوبة للأستاذ المتهم ويبلغ بالقرار في أجل ثمانية(8) أيام من تاريخ اتخاذه، ويحفظ في ملفه الإداري [3].

– بعد صدور قرار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء، يمكن للأستاذ الطعن فيه أمام لجنة الطعن المختصة[4] وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول [(5)].

5-العقوبات المقررة:

إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11[(6)]، نصت المواد من 27 إلى 28 من القرار الوزاري 1082 على جملة من العقوبات تخص كل من الطالب والأستاذ في حال ارتكابهما للسرقة العلمية بمفهوم نص المادة3 من القرار نفسه، نوجزها فيما يلي:

أ- العقوبات المقررة في حق الطالب:

إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11، فإن الطالب الذي ثبتت في حقه السرقة العلمية يتعرض

[1] أنظر المادة 23 من القرار الوزاري رقم:1082.

[2] أنظر المادة 24 من القرار الوزاري رقم:1082.

[3] أنظر المادة 25 من القرار الوزاري رقم:1082.

[4] أنظر المادة 175 من الأمر 06-03 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

[5] أنظر المادة 26 من القرار الوزاري رقم:1082.

[6] أنظر المواد من 14 إلى17 من القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/07/11 ، المرجع السابق، ص4.

لعقوبات تأديبية، حيث تنص المادة 27 من القرار 1082 على:" دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11، والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها الى ابطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه".

ب- العقوبات المقررة في حق الأستاذ:

بالإضافة إلى العقوبات المقررة في حق الأستاذ بموجب المادة 163 من الأمر 03/06[1]، باعتباره موظفا عموميا، نصت المادة 28 من القرار رقم1082 على:" دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر 06-03 المؤرخ في15 جويلية2006، والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم، يعرض صاحبها الى ابطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر".

من جانب آخر نصت المادة 29 من القرار رقم1082 على إيقاف كل المتابعات التأديبية ضد كل شخص بسبب عدم كفاية الأدلة او بسبب وقائع لا يتضمنها نص المادة3 من القرار1082[2].

[1] تنص المادة 163 من الأمر 06-03 على:"تصنف العقوبات التأديبية حسب جسامة الأخطاء المرتكبة الى أربع(4) درجات...".

[2] أنظر المادة 29 من القرار الوزاري رقم:1082.

وأخيرا أعطت المادة 30 من القرار1082 الحق لأي شخص تعرض لضرر من السرقة العلمية مقاضاة سارق العمل جراء الضرر الذي أصابه، ووفقاً لأحكام الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003، بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة.

سادسا: نصائح لتفادي السرقة العلمية:

إن انتشار ظاهرة السرقة العلمية يضر بسمعة الأسرة الجامعية عامة وبسمعة الجامعة خاصة، فوجب على الجميع التحسيس والتوعية وابداء النصائح للحد منها. إن تفاني الأستاذ في بذل الجهد لضمان تكوين وتأطير نوعيين للطلبة، إضافة لمرافقة والطلبة ومراقبتهم وتصحيح أخطائهم لكفيل بالحد من هذه الظاهرة.

في هذا الشأن وضعت عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة جملة من النصائح الهامة لتفادي السرقة العلمية نوجزها فيما يلي[1]:

- وضح بالتحديد وبدقة للطلاب، ومنذ اليوم الأول من الفصل الدراسي، مفهوم السرقة العلمية، موضحا أهمية حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية والاستخدام الأمثل لمنهجية كتابة البحوث العلمية، والعقوبات المترتبة عليها في حالة الوقع في السرقة العلمية.

- وضح للطلاب عدم قبولك باللجوء للمكاتب التي تقوم بتجهيز هذه البحوث لحساب الطالب. واعرض بعض النماذج من البحوث وناقش مع الطلاب نقاط القوة والضعف فيها، حتى يدرك الطلاب أنك على علم بما هو موجود بالفعل، موضحاً أن معظم هذه البحوث لا يرقى للمستوى المطلوب، وأنك تنشد الأفضل .

[1] عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، المرجع السابق، ص8-9.

– حدد موضوعات البحوث للطلاب في وقت مبكر من الفصل الدراسي حتى تسمح بالوقت الكافي للتعمق في البحث. ووضح أن الهدف من البحث هو تعلم مهارات التفسير والتحليل واستخدام المعلومة، وليس مجرد تجميع المادة العلمية والحصول على منتج نهائي.

– غير موضوعات البحث بشكل دوري كل فصل دراسي، حتى لا يتم تداول هذه البحوث بين الطلاب أو بيعها أو شرائها.

– شجع الطلاب على استخدام مصادر متنوعة للحصول على المادة العلمية، بحيث يكون بعضها من المراجع والمجلات المطبوعة والبعض من الإنترنت أو من خلال المشاهدات أو المقابلات الشخصية أو الاستبيان...الخ، وذلك لتفادى القص واللصق.

– وضح للطلاب حدود استخدام الإنترنت والمقالات المنشورة إلكترونياً في البحث بحيث لا تزيد في النصوص المكتوبة عن 10%، إلى جانب ذكر المصدر بالتأكيد.

– شجع الطلاب على اتباع المنهجية العلمية في الكتابة، كأن تطلب مخططاً أولياً للبحث وعناصره الأساسية، لتقييمها قبل تقديم النسخة النهائية، فهذا يكون من الصعب تحقيقه باستخدام بحوث منقولة. وحدد وقتاً قبل الموعد النهائي لتقديم النسخة الأولية من البحث لمراجعته.

وعليه تعتبر السرقة العلمية ظاهرة دخيلة على الوسط الجامعي تمس بمبدأ النزاهة والأصالة العلمية التي هي أساس البحث العلمي وجودته، فالباحث المرتكب للسرقة العلمية سواء كان أستاذا او طالبا يهدف الى السطو على مجهودات الاخرين ونسبها الى نفسه لتحقيق نجاح زائف ولو كان ذلك على حساب أخلاق وأدبيات المهنة الجامعية.

وللحد من هذه الظاهرة التي تنخر الجامعة الجزائرية نقترح بعض التوصيات التي يمكن ان تساهم في التحسيس والتوعية منها وكذا مكافحتها:

– ضرورة ادراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق يدرس للطلبة في كافة مراحل التدرج.

– تكييف سلوك السرقة العلمية كجنحة والنص عليها ضمن قانون العقوبات الجزائري.

-العمل على تفعيل الدور التوعوي والرقابي للجان العلمية للأقسام والمعاهد والمجالس العلمية للكليات والجامعات، وذلك بوضع رزنامة أنشطة حول موضوع السرقة العلمية وكذا التشديد في إجراءات متابعة ومرافقة الباحث لحظة قبول موضوع البحث الى غاية مناقشته.

-التخلي عن ثقافة التسامح مع مرتكبي السرقات العلمية، فإضافة الى العقوبات المنصوص عليها بموجب القرار الوزاري 1082، نقترح تجريم هذا السلوك بموجب قانون العقوبات وادراجه كجنحة تحقيقا للردع العام والخاص.

-تشجيع البحوث العلمية ذات الجدوى والجودة والتي تخلو من السرقات العلمية، وذلك بمنح أصحابها جوائز مادية معتبرة ليكونوا قدوة للآخرين في مجال البحث العلمي المرتكز على النزاهة والأمانة العلمية.

خاتمة

نستخلص من خلال تقديمنا لهذه المحاضرات أن البحث العلمي بمختلف مناهجه وأساليبه وأدواته أصبح لبنة أساسية في تقدم الشعوب ورقي الدول، حيث أصبح مقررا دراسياً في الجامعات والمعاهد لكونه أداة ووسيلة لتحليل المعارف المتعلقة بموضوع ما أو ظاهرة معينة بهدف فهمها والوصول إلى الحقيقة.

حيث يجب على الطالب الناجح أن يتحكم في استعمال مناهج وأدوات البحث العلمي لانجاز بحث علمي ذو جودة وجدوى يفيد به نفسه وبلده.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1-النصوص القانونية:

- الأمر06-03 المؤرخ في:2006/07/15 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج، ر، رقم:46 المؤرخة في:2006/07/16،
- القرار رقم:371 المؤرخ في:2014/06/11 يتضمن احداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها
- القرار الوزاري رقم:1082 المؤرخ في:2020/12/27 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

2-الكتب:

- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2008.
- إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- أحمد بدير، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، 2011.

- هاني دويدار، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- وجيه محمود، البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- حسين فريجة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- حسين رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018.
- محمد إبراهيم بنداري، أصول إعداد البحوث القانونية، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2011.
- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء، 2015.
- عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.
- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2022.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.
- عمر عبد الجبار محمد أحمد، مختصر مناهج البحث ودليل إعداد الرسائل الجامعية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2019.

- عمار تركاوي، محمد خير الحكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
- عصام خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- فتحي خليل حمدان، بحوث العمليات مع تطبيقات الحاسوب، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2010.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، 2004.
- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- رشاد توام، البحث العلمي في القانون دليل تعليمي، ط2، الشامل للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- غازي عناية، منهجية وإعداد البحث العلمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

3-المقالات العلمية:

- الحواس غربي وآخرون، البحوث الإنسانية والاجتماعية بين الموضوعية والذاتية- البحث التاريخي أنموذجا، مؤسسة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد03، العدد04، 2019.
- إيهاب الأخضر، التوثيق في البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كاف ي تندوف – الجزائر، المجلد05، العدد02، 2021.

- بن واضح سنوسي عائشة والبشير عبد الكريم، استخدام نموذج المحاكاة في تخطيط أرباح المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 18 ،2018.
- كمال مسعودي، تقنيات البحث البيبليوغرافي ومنهجية البحث: التكيف مع تحولات الويب، مجلة(aleph)، تحرير وتوزيع الكتابة، الجزائر، المجلد08، العدد03، 2021.
- مليكة غواظني، المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2021.
- مراد بن حرز الله، أدوات البحث العلمي (كيفية الاختيار و طرق التصميم) ، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 1 ، 2020.
- معمري المسعود وعبد السلام بني حمد، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها أسبابها وطرق معالجتها، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر، العدد التاسع، سبتمبر 2017.
- نبيل عنكوش، التعليم البيبليوغرافي في المكتبات الجامعية ودوره في دعم البحث العلمي، مجلة المكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2006.
- نورة خيري، عباس بومامي، (أسس البحث العلمي: الاستبيان و الدراسات السابقة أنموذجا)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2020.
- عبد الجليل طواهير، آليات الوقاية من السرقة العلمية على ضوء القرار الوزاري1082، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي الأغواط –الجزائر، المجلد4، العدد7، حوان2020.

- عيسى يونسي وسامية شينار وعائشة عماري، العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد07، العدد02، 2021.
- علي طويري، محمد شيخاوي، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2016.

4-الأطروحات والمذكرات:

- محمد هاشم، واقع رسائل الماجستير وجودتها في كليات العلوم التربوية، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستر في الادارة التربوية ببكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014

- هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية، دراسة وصفية تحليلة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، قسم المعلومات ومصادر التعلم، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2015

5- الملتقيات العلمية:

- طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية على ضوء القرار الوزاري933، مركز جيل للبحث العلمي، كتاب أعمال الملتقى المشترك: حول الأمانة العلمية المنعقد بتاريخ:2017/07/11، الجزائر، ص88.

5-المطبوعات العلمية:

- سهيلة بوخميس، منهجية اعداد البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.

6-مواقع الانتنرت:

- ابتسام مهران، أمثلة على مهارة الملاحظة، مقال منشور، تاريخ النشر:2021/01/29، على الرابط: https://www.almrsal.com/post/993849 ، تاريخ الاطلاع:2022/06/07، ساعة الاطلاع:05:36.
- سامح، أمثلة توضيحية لاستخدام المحاكاة، مقال منشور على مدونة تناقش مواضيع الإدارة والهندسة الصناعية، تاريخ النشر:2006/08/17، على الرابط: https://samehar.wordpress.com/2006/08/17/g817/ تاريخ الاطلاع: 2022/06/07، ساعة الاطلاع:06:12
- دينا محمود، أمثلة عن عينات البحث، مقال منشور بتاريخ:2021/04/07، على ال رابط: https://www.almrsal.com/post/1040060، تاريخ الاطلاع:2022/06/08، على الساعة:06:28.
- عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية: ما هي ؟ وكيف أتجنبها ؟،المملكة العربية السعودية، 2013، ص8، متاح على الموقع : https://units.imamu.edu.sa/colleges/science/FilesLibrary/Documents/08.pdf بتاريخ:2019/03/20، على الساعة:10:10
- Youcef smara , PLAGIAT UNIVERSITAIRE : LE FLEAU DU SIECLE DE LA PRÉVENTION A L'ACTION,Article publier sur site : https://docplayer.fr/41872141-Plagiat-universitaire-le-fleau-du-siecle.html,Date:27/03/2019,Heure:09:16
- وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، جامعة الملك سعود، الاقتباس والسرقة العلمية في البحوث العلمية من منظور أخلاقي، ص 3، منشور على الموقع:

https://www.ut.edu.sa/documents/1583338/728984d3-1c76-40e8-9212-2f01d3d2db48 بتاريخ:2019/03/20 على الساعة:09:52

- Jean-Noël Darde, La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires, parmi les causes principales du plagiat universitaire,Article Publier sur internet : www. archeologie-.copier-coller.com/?p=13295 :Date :27/03/2019 ,Heure :09 :34

فهرس الموضوعات

مقدمة.....ص1

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.....ص3

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....ص3

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي.....ص3

المطلب الثاني: خصاص البحث العلمي.....ص4

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي.....ص9

المطلب الرابع: أهداف البحث العلمي.....ص9

أولا: وصف الظاهرة.....ص9

ثانيا: الاكتشاف والتفسير.....ص10

ثالثا: التنبؤ بالظواهر.....ص10

رابعا: الضبط والتحكم.....ص10

المبحث الثاني: أنواع البحوث العلمية.....ص11

المطلب الأول: أنواع البحوث العلمية من حيث طبيعتها وحجمها.....ص11

أولا: أنواع البحوث العلمية من حيث طبيعتها.....ص11

ثانيا: أنواع البحوث العلمية من حيث الكم(الحجم).....ص12

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي من حيث للهدف وعدد القائمين به.....ص13

أولا: أنواع البحث العلمي من حيث للهدف.....ص13

ثانيا: أنواع البحث العلمي من حيث عدد القائمين به.....ص14

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي من حيث الإشراف وطريقة التفكير.....ص14

أولا: أنواع البحث العلمي من حيث الإشراف.....ص14

ثانيا: أنواع البحث العلمي من حيث طريقة التفكير.....ص15

المطلب الرابع: أنواع البحث العلمي من حيث مجتمع الدراسة.....ص15

أولا: الأبحاث بالعينة.....ص15

أولا: الأبحاث المسحية.....ص15

الفصل الثاني: قواعد تحرير البحث العلمي وأدواته.....ص16

المبحث الأول: قواعد تحرير البحث العلمي.....ص17

المطلب الأول: الأسلوب العلمي في كتابة البحوث.....ص17

أولا تعريف الأسلوب.....ص18

ثانيا: خصائص الأسلوب العلمي.....ص19

ثالثا: شروط كتابة الأفكار.....ص21

المطلب الثاني: أحكام الاقتباس.....ص22

أولا: تعريف الاقتباس.....ص22

ثانيا: وظائف الاقتباس.....ص23

ثالثا: أنواع الاقتباس.....ص23

رابعا: شروط الاقتباس.....ص24

المطلب الثالث: قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش.....ص26

أولا: تعريف قواعد الاسناد والتوثيق.....ص26

ثانيا: أهداف التوثيق في البحث العلمي.....ص27

ثالثا: أنواع وطرق الاسناد والتوثيق.....ص27

رابعا: أسس قواعد الاسناد والتوثيق.....ص33

خامسا: كيفية التوثيق في الهامش.....ص34

سادسا: طرق توثيق المصادر والمراجع (قائمة المراجع).....ص51

المطلب الرابع: طرق البحث البيبليوغرافي.....ص54

أولا: مفهوم البحث البيبليوغرافي.....ص55

ثانيا: فوائد البحث البيبليوغرافي.....ص55

ثالثا: تقنيات ومهارات البحث البيبليوغرافي.....ص56

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي.....ص58

المطلب الأول: الاستبيان.....ص59

أولا: تعريف الاستبيان.....ص59

ثانيا: شروط الاستبيان.....ص60

ثالثا: خصائص الاستبيان.....ص61

رابعا: أنواع الاستبيان.....ص61

خامسا : خطوات إجراء الاستبيان.....ص66

سادسا: مزايا الاستبيان.....ص67

سابعا: عيوب الاستبيان.....ص68

المطلب الثاني: المقابلة.....ص69

أولا: مفهوم المقابلة.....ص69

ثانيا: خصائص المقابلة.....ص69

ثالثا: أنواع المقابلة.....ص70

رابعا: تصنيفات المقابلة.....ص72

خامسا: خطوات إجراء المقابلة.....ص73

سادسا: إنهاء بالمقابلة.....ص76

سابعا: تقييم المقابلة.....ص76

المطلب الثالث: الملاحظة.....ص78

أولا: تعريف الملاحظة.....ص78

ثانيا: شروط الملاحظة.....ص78

ثالثا: أنواع الملاحظة.....ص79

رابعا: خطوات إجراء الملاحظة.....ص80

خامسا: تقييم الملاحظة.....ص81

المطلب الرابع: المحاكاة.....ص83

أولا: تعريف المحاكاة.....ص83

ثانيا: خصائص المحاكاة.....ص84

ثالثا: أنواع المحاكاة.....ص84

رابعا: خطوات عمل نموذج المحاكاة.....ص85

خامسا: فوائد المحاكاة.....ص86

المطلب الخامس: العينة.....ص90

أولا: تعريف العينة.....ص90

ثانيا: شروط العينة.....ص91

ثالثا: أنواع العينات.....ص91

رابعا: خطوات القيام بالعينة.....ص92

خامسا: تقييم العينة.....ص93

المطلب السادس: السرقة العلمية.....ص94

أولا: تعريف السرقة العلمية.....ص95

ثانيا: أسباب السرقة العلمية.....ص97

ثالثا: حالات السرقة العلمية.....ص99

رابعا: بعض صور السرقة العلمية.....ص100

خامسا: التدابير الوقائية والعقابية من السرقة العلمية.....ص101

سادسا: نصائح لتفادي السرقة العلمية.....ص111

خاتمة.....ص115

قائمة المصادر والمراجع.....ص ص115-121

فهرس الموضوعات.....ص ص122-127

تم بحمد الله